

Handling Legal Gaps While Practicing Financial Oversight in the Security Sector



DCAF

a centre for security,
development and
the rule of law

Tool

6

أداة ٦

معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني

دومينيكو بولوني (Domenico Polloni)



DCAF

مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

نبذة حول مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على تعزيز مبدأ الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني. ويُعَدُّ المركز الأبحاث حول الممارسات الفضلى المرعية في هذا المجال، ويشجع على نشر المعايير المطبقة على المستويين الوطني والدولي. كما يقدم المركز التوصيات السياسية ويرعى البرامج التي توفر الاستشارات والمساعدات في هذا المجال للعديد من الدول. ويضم شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والأطراف الرئيسية التي تقدم خدمات الأمن والعدالة، كأجهزة الشرطة، والقضاء، وأجهزة المخابرات وأمن الحدود والجيش.

الناشر

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

Chemin Eugène-Rigot 2E

P.O. Box 1360

1202 Geneva

Switzerland

هاتف: ٠٠ ٩٤ ٧٣٠ (٢٢) +٤١

فاكس: ٠٥ ٩٤ ٧٣٠ (٢٢) +١٤

www.dcaf.ch

ملاحظة

نُشر هذا المؤلف بمساعدة من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وحده المسؤولية الحصرية عن محتوى هذا المنشور. ولا يفسّر هذا المحتوى على أنه يعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي في أي حال من الأحوال.



المؤلف

دومينيكو بولوني (Domenico Polloni)

هيئة التحرير

انتصار أبو خلف

ريغولا كاوفمان (Regula Kaufmann)

أرنولد ليتهولد (Arnold Luethold)

خيرمان ريبس سواريز (German Reyes Suarez)

جين رايس (Jane Rice)

فيلكس توسا (Felix Tusa)

زولتان فينسيل (Zoltan Venczel)

محرر السلسلة

جون ماك-أندرو (John McAndrew)

التحرير والتدقيق

انتصار أبو خلف

جون ماك-أندرو

التصميم والإخراج الفني

وائل دويك

ترجمة

ياسين السيد

صورة الغلاف: © زولتان فينسيل (Zoltan Venczel)، ٢٠١٤

رقم الإيداع الدولي (ISBN): ٩٧٨-٩٢-٩٢٢٢-٣٥٦-٤

© مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥، جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

قائمة المحتويات

٥	شكر وتقدير
٦	مقدمة
٦	لماذا تُعتبر الرقابة المالية في القطاع الأمني مهمة؟
٦	ما الغاية من إعداد هذه الأداة؟
٦	كيف أُعدَّت رزمة الأدوات؟
٧	المؤلفات الأخرى التي نشرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في مجال الرقابة المالية في القطاع الأمني
٧	استخدام رزمة الأدوات التدريبية
٧	نظرة عامة
٧	علامٌ تشتمل رزمة الأدوات؟
٧	مستخدم رزمة الأدوات
٨	الفئات المستهدفة
٨	استخدام رزمة الأدوات في السياق الذي يعمل فيه المدرب
٨	هيكلية اللقاء التدريبي العام
٨	أنواع النشاطات
	هيكلية اللقاء التدريبي المحلي
١٠	معالجة الثغرات القانونية عند ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني: اللقاء التدريبي
١٠	مقدمة
١١	خطة اللقاء التدريبي
١٤	وصف النشاطات
١٨	المواد التدريبية
٤١	مصادر إضافية
	الملحق (أ): معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني: اللقاء التدريبي المحلي
٤٢	مقدمة
٤٣	وصف النشاطات النموذجية
٤٤	المواد التدريبية
٤٦	مصادر المدرب
٥١	مصادر مقترحة

شكر وتقدير

يودّ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة أن يعبر عن امتنانه وتقديره للمساعدة التي أمدّه بها الأفراد والمؤسسات الشريكة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهؤلاء هم:

- السيد جفال جفال، الخبير في ديوان الرقابة المالية والإدارية
- ديوان الرقابة المالية والإدارية
- المجلس التشريعي الفلسطيني
- ديوان الرئاسة
- مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الداخلية
- الإدارة المالية المركزية (العسكرية)
- هيئة مكافحة الفساد
- قوات الأمن الوطني الفلسطيني

مقدمة

لماذا تُعتبر الرقابة المالية في القطاع الأمني مهمة؟

تشكّل الرقابة المالية في القطاع الأمني من الأدوات الرئيسية التي تكفل التأكد من إنفاق الأموال العامة التي ترصدها الدولة لضمان أمن رعاياها على نحو يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة والمحاسبة.

ومع ذلك، تتسم الإدارة المالية في مؤسسات القطاع الأمني بالغموض دون الشفافية في أحوال ليست بالقليلة. فحتى في الأنظمة الديمقراطية العريقة، غالبًا ما يتم حجب الموازنات والعمليات المالية التي تخص الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون والجيش وأجهزة المخابرات عن الرقابة العامة، وحتى عن الرقابة الرسمية الخارجية التي يمارسها البرلمان أو مؤسسات الرقابة في بعض الأحيان. وفضلًا عن ذلك، تحول النفقات الأمنية غير المتكافئة دون استخدام الأموال العامة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول النامية.

ما الغاية من إعداد هذه الأداة؟

يمثل بناء القدرات المفاهيمية والفنية لدى المؤسسات المتخصصة ذات الصلة خطوة أساسية على صعيد تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني. وفي هذا السياق، تستهدف رزمة الأدوات المؤسسات المختصة بالرقابة المالية، والتي ترغب في:

- الاطلاع على الممارسات الفضلى المرعية على المستوى الدولي في ميدان الرقابة المالية في القطاع الأمني
- تطوير قدراتها المهنية على ممارسة الرقابة المالية على مؤسسات القطاع الأمني
- اعتماد موقف استباقي يمكنها من تنفيذ أعمال الرقابة المالية الشاملة على مؤسسات القطاع الأمني
- التأكيد على السلطات الموكلة إليها في تدقيق الموازنات والعمليات المالية التي تنفذها مؤسسات القطاع الأمني.

كيف أُعدَّت رزمة الأدوات؟

صُممت التمارين والمادة التدريبية التي تشملها رزمة الأدوات هذه ضمن إطار عمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني

في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدى العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. ففي العام ٢٠١٣، يَسّر المركز إعداد تقييم للاحتياجات التدريبية لدى الجهات المعنية بممارسة الرقابة المالية، وتبع ذلك تنظيم دورة تدريبية استهدفت الموظفين العاملين في مؤسسات الرقابة المالية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام ٢٠١٤. وقد أعدّ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة هذه المادة التدريبية بالتعاون مع خبراء دوليين، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

وتشتمل الأدوات التي يضمها هذا الدليل التدريبي بين دفتيه على محور عام يمكن استخدامه في أي بلد تقريبًا، وذلك في الحالات التي تستدعي بناء قدرات العاملين في قطاع الرقابة المالية فيه. كما تتضمن هذه الأدوات محورًا معدّلًا يتواءم مع السياق المحلي، حيث يستعرض أمثلة ونماذج من الدورة التدريبية المذكورة ومقترحات حول كيفية تعديل النشاطات والمواد لكي تتناسب مع السياق الذي يعمل فيه المدرب.

المؤلفات الأخرى التي نشرها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في مجال الرقابة المالية في القطاع الأمني

نشر المركز، بالإضافة إلى رزمة الأدوات هذه، مواد مرجعية أخرى حول الرقابة المالية في القطاع الأمني، ومنها:

- ١- دليل: تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني، ٢٠١٢.
- ٢- دليل التشريعات السارية في فلسطين: الرقابة المالية والإدارية في القطاع الأمني، ٢٠١٣.
- ٣- الرقابة المالية في القطاع الأمني: مجموعة المعايير الدولية، ٢٠١٥.

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة لتحميل هذه المنشورات، وغيرها:

www.dcaf.ch/publications

استخدام رزمة الأدوات التدريبية

نظرة عامة

ويمكن الاستعانة بهذه الأدوات في ورشات عمل مستقلة ومتخصصة لكل موضوع على حدة، أو في دورة تدريبية شاملة.

مستخدم رزمة الأدوات

أعدت اللقاءات التدريبية التي تشملها رزمة الأدوات لكي يقرأها ويستخدمها المدربون، الذين يملكون الخبرة في مجال الرقابة المالية وحكم القطاع الأمني وإصلاحه.

الفئات المستهدفة

تشمل الفئات التي تستهدفها الدورة التدريبية، التي تستعرضها رزمة الأدوات هذه، العاملين في مجال الرقابة المالية على المؤسسات العامة بصورة رئيسية، بما فيها مؤسسات القطاع الأمني. ويضم هؤلاء الممارسون على وجه الخصوص، مع أنهم لا يقتصر على:

- أعضاء البرلمان والموظفين العاملين فيها، ممن يشاركون في أعمال الرقابة المالية ومراقبة الموازنات
 - أعضاء الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، ممن يملكون الخبرات ذات الصلة ويساندون أعمال الرقابة المالية
 - أعضاء المستوى الإستراتيجي في مؤسسات الأمن والدفاع، ممن يتولون المسؤولية عن إعداد الموازنات وتنفيذها
 - ممثلي السلطات التنفيذية، بما فيها الوزارات التي تشرف على تحضير موازنات الأمن والدفاع وتنفيذها
 - الضباط والمدققين الذي يعملون المؤسسات الرئيسية في قطاعي الأمن والعدالة، والذين ينطوي دورهم على تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي.
- ويقرب العدد المثالي للمشاركين في الدورة التدريبية من ١٥ مشاركاً. ومع ذلك، يمكن تنظيم هذه الدورة بحيث تضم عدداً أكبر من المتدربين.

صُممت رزمة الأدوات التدريبية هذه لكي تُستخدم كدورة تدريبية متكاملة، وهي تغطي ستة مواضيع مختلفة تتصل بالرقابة المالية وحكم القطاع الأمني. كما يمكن توظيف أي موضوع من هذه المواضيع الستة بصورة منفردة في لقاءات تدريبية 'مستقلة'.

علام تشتمل رزمة الأدوات؟

تتضمن رزمة الأدوات التدريبية هذه أداة تمهيدية (الأداة الأولى) وست أدوات تدريبية تتناول الرقابة المالية في القطاع الأمني. وتشتمل كل أداة من هذه الأدوات على محور عام، تبلغ مدته ثلاث ساعات. وينطوي هذا المحور العام على مواد مطبقة على المستوى الدولي ويمكن استخدامها دون تعديل في أي سياق تدريبي. وفضلاً عن ذلك، تشتمل الرزمة على مقترحات ونشاطات نموذجية تستعرض مواد إضافية ومعدلة على نحو يتناسب مع السياق المحلي. وقد أعدت هذه المواد بطريقة تمكن المدرب من تناول القضايا المحلية المتصلة بالسياق الذي يقدم التدريب فيه. ومن المتوقع أن يستغرق اللقاء التدريبي المحلي ساعتين في مدته، مع أنه يمكن تمديد هذه الفترة بالقدر الذي يراه المدرب ضرورياً.

وتتألف رزمة الأدوات من الأدوات السبع التالية (بما فيها هذه الأداة):

الأداة الأولى: استخدام رزمة الأدوات واكتساب مهارات التدريب

الأداة الثانية: المفاهيم والأطراف الرئيسية المعنية بالرقابة المالية في القطاع الأمني

الأداة الثالثة: إعداد الخطط المالية الإستراتيجية متوسطة الأمد في مؤسسات القطاع الأمني: الأدوات والأساليب

الأداة الرابعة: دورة الموازنة والقطاع الأمني

الأداة الخامسة: التدقيق والنزاهة في القطاع الأمني

الأداة السادسة: معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني

الأداة السابعة: الرقابة المالية في أجهزة المخابرات

استخدام رزمة الأدوات في السياق الذي يعمل فيه المدرب

مثلما ذكرنا أعلاه، تتألف الأدوات التي تشملها هذه الرزمة من لقاءات تدريبية عامة ولقاءات أخرى معدلة وتتواءم مع السياق المحلي. وقد صُممت اللقاءات التدريبية العامة، التي تضمها هذه الرزمة، على نحو يتيح استخدامها في أي سياق. ومع ذلك، ينبغي للمدرب أن يجري تقييمًا للاحتياجات القائمة في السياق الذي يقدم التدريب فيه، إذا كان ذلك ممكنًا. وبناءً على النتائج التي يخلص إليها هذا التقييم، يستطيع المدرب أن يحدد اللقاءات التدريبية التي سيستخدمها، واللقاءات التي تحتل مرتبة الأولوية واللقاءات التي يجب تعديلها. كما تستعرض اللقاءات التدريبية المحلية أمثلة وتقتراح الأهداف التي يسترشد بها المدرب في السياق المحلي الذي يعمل فيه.

وعند اختيار اللقاءات التي تتضمنها رزمة الأدوات، فليس بإمكان المدرب إلا أن يختار جزءًا من لقاء واحد أو أن يعيد ترتيب النشاطات التي يشملها إذا رغب في ذلك. ولكن ينبغي ألا يغيب عن بال المدرب أن بعض النشاطات التي ترد ضمن لقاء من اللقاءات التدريبية تتبع بعضها بعضًا، وغالبًا ما يبني أحد النشاطات على النشاط الذي يسبقه.

هيكلية اللقاء التدريبي العام

يتألف اللقاء التدريبي العام من العناصر الستة التالية:

- ١- **تورد المقدمة الأهداف المتوخاة من التعلم والأسئلة المتخصصة بشأن اللقاء التدريبي.** كما تشتمل على قائمة بالمواد والمصادر التي يستخدمها المدرب في هذا اللقاء.
- ٢- **تستعرض خطة اللقاء التدريبي نبذة شاملة عنه، وهي تمثل دليلًا يحتكم إليه المدرب في بلوغ فهم سريع للقاء.** كما تُستخدم هذه الخطة باعتبارها مرجعًا موجزًا يساعد المدرب على متابعة النشاطات ومواعيدها خلال اللقاء التدريبي.
- ٣- **يبين وصف النشاطات، وعلى وجه التفصيل، كيفية تنفيذ كل نشاط من النشاطات الواردة في خطة اللقاء التدريبي.**
- ٤- **توزع المواد التدريبية على المشاركين في أثناء النشاطات التي تنفذ في اللقاءات التدريبية.** وقد تشمل هذه المواد التي تتسم بسهولة تصويرها:

- أوراق العمل التي تبين المهام التي يجب على المتدربين تنفيذها.
- أوراق العروض التوجيهية المعدة على برنامج "باوربوينت" (PowerPoint).
- ملخصات المعلومات المهمة.

- مقتطفات من المؤلفات ذات الصلة، أو المصادر التي تحيل عليها.
- ٥- تقدم مصادر المدرب معلومات مساندة للمدرب، وقد تتضمن:
- ملخصات حول الممارسات الفضلى المرعية على المستوى الدولي
- أوراق الإجابات
- ٦- المصادر المقترحة تحتوي على مراجع للنشاطات.

أنواع النشاطات

صُممت أنواع النشاطات التي ترد في اللقاءات التدريبية على نحو يضمن مشاركة المتدربين واندماجهم فيها. وفي هذا السياق، يُتوقع من المتدربين تشكيل فهمهم الخاص للمفاهيم والمسائل التي تُعرض عليهم في هذه النشاطات. وغالبًا ما يعني هذا الأمر تشجيع المتدربين على العمل في مجموعات وتقديم التغذية الراجعة، بدلًا من تلقين المواضيع التدريبية لهم على نحو يفتقر إلى المشاركة.

ومع ذلك، يُنصح المدربون بإعداد عروض توجيهية على برنامج «باوربوينت» (PowerPoint). وفي هذا الإطار، تشتمل الأدوات التدريبية على مواد تتضمن عروضًا توجيهية يمكن للمدرب أن يعدلها ويطويعها حسب حاجته. ونشجع المدرب على استخدام أقل عدد ممكن من الشرائح في العروض التوجيهية، كما نوصيه باستخدام الصور أو أنواع أخرى من الوثائق التي يُحتمل أن تسترعي انتباه المشاركين وتستثير مشاركتهم الفاعلة في اللقاءات التدريبية. وقد يوزع المدرب على المتدربين مادة مطبوعة من العرض التوجيهي قبل تقديمه لهم أو بعده. وفضلًا عن ذلك، فقد يطلب المدرب إلى المشاركين مناقشة سؤال ما في مجموعات زوجية قبل طلب التغذية الراجعة منهم.

هيكلية اللقاء التدريبي المحلي

يشتمل اللقاء التدريبي المحلي على مواد وأهداف نموذجية يغطيها هذا اللقاء. وتشكل هذه الهيكلية نموذجًا يسترشد به المدرب في السياق الخاص الذي يدرّب فيه عندما يعمل على إعداد اللقاءات والمواد التدريبية التي تناسب السياق المحلي الذي يقدم التدريب فيه.

وتشبه هيكلية اللقاء التدريبي المحلي هيكلية اللقاء التدريبي العام (انظر أعلاه). وفي هذا السياق، يشتمل اللقاء المحلي على نشاطات نموذجية مقترحة عوضًا عن الخطة الكاملة للقاء التدريبي.

ويتألف اللقاء التدريبي المحلي من المحاور الخمسة التالية:

- ١- **المقدمة:** تشتمل المقدمة على استعراض الأهداف المتوخاة من التعلم وتوجيه الأسئلة المركزة التي تتناسب مع السياق الذي يقدم المدرب تدريباته فيه. كما تتضمن المقدمة استعراض نظرة عامة حول المواد التدريبية والمصادر التي يستعين بها المدرب في اللقاء التدريبي.
- ٢- **النشاطات النموذجية:** وهذه عبارة عن نشاطات نموذجية ترتبط بالمحتوى المقترح تغطيته في اللقاء التدريبي. ويمكن للمدرب أن يعدل هذا المحتوى لكي يتواءم مع السياق المحلي الذي يدرب فيه. ويشتمل المحتوى على وصف يبين كل نشاط تدريبي والوقت المخصص لتنفيذه.
- ٣- **المواد التدريبية النموذجية:** يوزع المدرب هذه المواد على المشاركين في أثناء تنفيذ النشاطات خلال اللقاء التدريبي. وتتسم هذه المواد بسهولة تصويرها.
- ٤- **المصادر النموذجية التي يستخدمها المدرب:** توفر هذه المصادر المعلومات المساندة التي يحتاج المدرب إليها.
- ٥- **المصادر المقترحة:** تمثل هذه المصادر مراجع يحتكم إليها المدرب عندما يلجأ إلى تعديل النشاطات النموذجية.

معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني: اللقاء التدريبي

مقدمة

- التعرف على الأطر التي تعتمد عليها مختلف الدول في الرقابة البرلمانية في القطاع الأمني

الأهداف المتوخاة من التعلم

- تبادل الخبرات والتجارب المتصلة بالممارسات العملية واجتراح الحلول التي ينبغي للمتدربين تطبيقها في ممارساتهم العملية على أرض الواقع.

يسعى هذا اللقاء التدريبي إلى تزويد المشاركين فيه بالمعارف العملية التي تيسر لهم الوقوف على الإطار القانوني الناظم للقطاع الأمني، وكيفية التعامل مع المجالات التي لا تغطيها تشريعات محددة أو المجالات التي لا تشملها التشريعات السارية على نحو وافٍ من البيان والتفصيل في سياق ممارسة الرقابة المالية في هذا القطاع. ويتيح هذا اللقاء التدريبي للمتدربين أن يستوعبوا الدور المنوط بهم في التعامل مع هذه الثغرات القانونية في سياق عملهم في مجال ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني. وتشتمل أهداف التعلم المتوخاة من هذا اللقاء التدريبي على:

الأسئلة المتخصصة

يوجه المدرب الأسئلة التالية خلال النشاطات التي ينطوي هذا اللقاء التدريبي عليها:

- ما مفهوم 'الحق في الوصول إلى المعلومات'؟
- كيف يمكن إيجاد التوازن بين الحاجة إلى الوصول إلى المعلومات مع الأمن القومي، وما الدور الذي يضطلع به القانون بشأن حرية المعلومات؟
- ما المنهجيات التي تعتمد عليها مختلف الدول في إنفاذ الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني؟
- كيف يمكن تجاوز الثغرات التي تعتري التشريعات الوطنية السارية والتغلب عليها، وكيف يمكن تطبيق الحلول المطلوبة في السياق الواقعي الذي يعمل المتدربون فيه؟

- استيعاب مفهوم 'الحق في الوصول إلى المعلومات' والوقوف على الاستثناءات الشائعة لهذا الحق

- إدراك التحدي الذي يفرضه العمل على إيجاد التوازن الصحيح بين سبل الوصول التامة إلى المعلومات من خلال اعتماد قانون بشأن حرية المعلومات ومتطلبات السرية المتصلة بشؤون الأمن القومي

- تبادل الخبرات والتجارب حول الطريقة التي يمكن من خلالها معالجة الثغرات في التشريعات الوطنية السارية أو التغلب عليها وتجاوزها من الناحية العملية

نظرة عامة

خطة اللقاء التدريبي: معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني

وصف النشاطات

المادة التدريبية (٦-١): نسخة ورقية من العرض التوجيهي: معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني

المادتان التدريبيتان (٦-٢) و (٦-٣): نسختان متتايلتان من قانون حماية المعلومات الساري في جنوب أفريقيا (٢٠١٠ و ٢٠١٣)

المادة التدريبية (٦-٤): مقتطفات من القانون الإيطالي بشأن الشراء العام

المادتان التدريبيتان (٦-٥) و (٦-٦): مقالتان من صحيفة "فاينانشال تايمز" (Financial Times) حول جلسة الاستماع العامة التي عقدها البرلمان لأجهزة الاستخبارات في المملكة المتحدة

المادة التدريبية (٦-٧): مقتطفات من التقرير الصادر عن لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان البريطاني للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣

خطة اللقاء التدريبي

الرقابة المالية في القطاع الأمني
رزمة أدوات للمدربين
© مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٥

الرقابة المالية في أجهزة المخابرات	
------------------------------------	--

أهداف اللقاء التدريبي		يملك المتدربون القدرة على:					
المحتوى الذي تغطيه الدورة التدريبية		١	استيعاب مفهوم الحق في الوصول إلى المعلومات والوقوف على الاستثناءات الشائعة التي ترد على هذا الحق	الهدف (١، ٢، ٣، ٤)	يتناول المدرب مفهوم الحق في الوصول إلى المعلومات وأهميته بالنسبة إلى المشاركين في اللقاء التدريبي (المادة التوجيهية (١-٦)، الشرائح ١ حتى ٤). ويناقش المدرب القيمة التي يضيفها اعتماد إطار قانوني محكم يتيح ممارسة الرقابة السليمة على الموازنات المرسودة للأجهزة الأمنية، كما يستعرض الخطوات العملية المرمية في إنفاذ الرقابة على المشتريات (المادة (٢-٦)، الشريحة ٥). وفضلا عن ذلك، يتطرق المدرب إلى الدور الذي يضطلع به البرلمان في ممارسة الرقابة على مؤسسات الأمن والدفاع (المادة (٢-٦)، الشريحة ٦).		
		٢	إدراك التحدي الذي يفرضه العمل على إيجاد التوازن الصحيح بين سبل الوصول التامة إلى المعلومات من خلال اعتماد قانون بشأن حرية المعلومات ومتطلبات السرية المتصلة بشؤون الأمن القومي				
		٣	تبادل الخبرات والتجارب حول الطريقة التي يمكن من خلالها معالجة الثغرات التي تنشوب التشريعات الوطنية السارية أو التغلب عليها وتجاوزها من الناحية العملية				
		٤	التعرف على الأطر التي تعتمد عليها مختلف الدول في ميدان الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني				
		٥	تبادل الخبرات والتجارب المتصلة بالممارسات العملية واجتراح الحلول التي ينبغي للمدربين تطبيقها في ممارساتهم العملية على أرض الواقع				
			الحق العام في الوصول إلى المعلومات		يستعرض المدرب مقدمة موجزة حول أهداف التعلم المتوخاة من اللقاء التدريبي.		
			الدور الرقابي الذي يمارسه البرلمان على عمل أجهزة القطاع الأمني				
			شفافية الموازنات المرسودة لقطاعي الأمن والدفاع واشتراطات السرية المرمية فيها				
			بعض الاستثناءات الواردة على القواعد العامة				
			متطلبات الاستعجال في العمليات المالية المتصلة بقطاعي الأمن والدفاع				
الوقت			حماية 'البالغين عن جرائم الفساد'		ملاحظات		
			مدونات قواعد السلوك، والقيم والسلوكيات				
			١٨٠ دقيقة				
			وصف النشاط			تقسيمية المجموعات والمواد	أهداف الجلسة
		١	٥ دقائق			القدمة	المدرب مخاطبًا المجموعة بكاملها
٢	٢٠ دقيقة	عرض توجيهي: مقدمة حول معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني (الشرائح ١ حتى ٦)	المدرب مخاطبًا المجموعة بكاملها	الأهداف (١، ٢، ٣، ٤)	يتناول المدرب مفهوم الحق في الوصول إلى المعلومات وأهميته بالنسبة إلى المشاركين في اللقاء التدريبي (المادة التوجيهية (١-٦)، الشرائح ١ حتى ٤). ويناقش المدرب القيمة التي يضيفها اعتماد إطار قانوني محكم يتيح ممارسة الرقابة السليمة على الموازنات المرسودة للأجهزة الأمنية، كما يستعرض الخطوات العملية المرمية في إنفاذ الرقابة على المشتريات (المادة (٢-٦)، الشريحة ٥). وفضلا عن ذلك، يتطرق المدرب إلى الدور الذي يضطلع به البرلمان في ممارسة الرقابة على مؤسسات الأمن والدفاع (المادة (٢-٦)، الشريحة ٦).		

٣	٤٠ دقيقة	ورقة عمل ونقاش: معالجة الثغرات القانونية التي تنشأ عن تعريف السرية وحماية المعلومات	نقاش تشارك فيه المجموعة بأكملها تدوين النقاط البارزة في النقاش على الورق القلاب المادتان (٢-٦) و (٣-٦): نسختان متتاليتان من قانون حماية المعلومات الساري في جنوب أفريقيا (٢٠١٠ و ٢٠١٣)	الأهداف (٢، ٣، ٤، و ٥)	يتولى المدرب تسير النقاش حول كيفية معالجة الثغرات القانونية في تعريف السرية وحماية المعلومات. ويقوم هذا النشاط أساساً على مثال عليّ مقتبس من جنوب أفريقيا. ويوزع المدرب المادة (٢-٦) والمادة (٣-٦) لناقشتهما مع التدرّبين. ويركّز هذا النشاط على تعريف المعلومات الحساسة ونطاقها في مشروعين أعدّ على الترتالي من القانون بشأن حماية المعلومات في جنوب أفريقيا. ويستعرض المدرب تاريخ هذا القانون، ثم يطلب من المشاركين في اللقاء التدرّبي قراءة الشروعين ومقارنتهما معاً، مع أخذ الأسئلة التوجيهية الأربعة التالية في عين الاعتبار: - هل يكفل مشروع القانون الحق العام في الوصول إلى المعلومات التي تقع في حوزة الدولة (المادة ٦ من المشروع الأول والمادة ٤ من المشروع الثاني)؟ - إذا كان الأمر كذلك، ما الاستثناءات العامة الواردة على الحق في الوصول إلى المعلومات (المادة ٦ من المشروع الأول والمادة ٤ من المشروع الثاني)؟ - ما الأنساب التي تسمح بإضفاء صفة سرية على المعلومات التي تملكها الدولة (المادتان ١١ و ١٢ من المشروع الأول والمادة ٨ من المشروع الثاني)؟ - ما المعايير المرعية في تحديد ما إذا كان يجب إضفاء صفة سرية على المعلومات التي تملكها الدولة على وجه التحديد (المادتان ١١ و ١٢ من المشروع الأول والمادة ٨ من المشروع الثاني)؟ ويناقش المشاركون في اللقاء التدرّبي الطريقة المعتمدة في تعريف المعلومات السرية/المعلومات التي تملكها الدولة في السياق الواقعي الذي يعملون فيه، كما يتطرقون في نقاشهم إلى الدروس التي يمكنهم تعلمها والاستفادة منها من المثال المقتبس من جنوب أفريقيا. ويؤنّ المدربون النتائج التي يخلصون إليها في هذا النقاش على الورق القلاب.
٤	٣٥ دقيقة	ورقة عمل ونقاش: معالجة الثغرات القانونية التي تنشأ عن تعريف الواردية على القواعد الاعتبارية المرعية في الرقابة المالية بسبب اشتراطات السرية	نقاش تشارك فيه المجموعة بأكملها تدوين النقاط البارزة في النقاش على الورق القلاب المادة (٤-٦): مقتطفات من القانون الإيطالي بشأن الشراء العام	الأهداف (٢، ٤، و ٥)	يتولى المدرب تسير النقاش حول معالجة الثغرات القانونية التي تنشأ عن الاستثناءات الواردة على القواعد الاعتبارية النابعة في ممارسة الرقابة المالية بسبب اشتراطات السرية. ويستند هذا النشاط في أساسه إلى مثال مقتبس من إيطاليا، وهو يتبع ذات التصميم المتبع في تنفيذ النشاط الثالث أعلاه. ويركّز النقاش الذي يدور في هذا النشاط على التقييد الصارم المفروض على تنفيذ الإجراءات المالية الاستثنائية بسبب المتطلبات الأمنية الخاصة. وطلب المدرب من المشاركين في اللقاء التدرّبي قراءة الاقتطفات المختارة من القانون الإيطالي بشأن الشراء العام (المادة ٦-٤) وتحليل النصوص الواردة فيها، مع وضع الأسئلة التوجيهية التالية في عين الاعتبار: - ما العقود المعفاة من قواعد الشراء الاعتيادية في هذا التشريع الإيطالي على وجه التحديد؟ وهل يسري هذا الاستثناء على نحو منهجي ومنظم؟ - من الجهة التي تقرر ماهية عقود الشراء التي تسري المتطلبات الأمنية الخاصة عليها؟ - هل يشكل عقد الشراء الذي يجري إبرامه بموجب الاشتراطات الأمنية الخاصة المصدر الوحيد لعقود الشراء في جميع الأحوال؟ - هل يُسمح لجميع الشركات بالعمل كموردين للعقد المبرمة بموجب المتطلبات الأمنية الخاصة؟ - هل تخضع عقود الشراء المبرمة بموجب المتطلبات الأمنية الخاصة للتدقيق؟ - كيف يمارس البرلمان الإيطالي الرقابة على إجراءات الشراء العام التي تنفّذ وفقاً للمتطلبات الأمنية الخاصة؟ ويدرّس المدربون أوجه التشابه القائمة بين السياق الذي يعملون فيه، ويقارنونه مع المثال المقتبس من إيطاليا ويبدون النتائج التي يتوصلون إليها على الورق القلاب.

٥	٧٥ دقيقة	ورقة عمل ونقاش: معالجة الثغرات القانونية التي تشوب التوازن بين الوصول إلى المعلومات واشتراطات السرية المتصلة بالأمن القومي	نقاش تشارك فيه المجموعة بأكملها تدوين النقاط البارزة في النقاش على الورق الغلاب المادتان (٦-١) و (٥-١): مقالتان من صحيفة "فاينانشال تايمز" (Financial Times) حول جلسة الاستماع العامة التي عقدها البرلمان لأجهزة الاستخبارات في المملكة المتحدة المادة (٧-٦): مقتطفات من التقرير الصادر عن لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان البريطاني للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤	١
٦	٥ دقائق	نتيجة اللقاء التدريبي وتلخيصه	المدرّب مخاطبًا المجموعة بأكملها	-	١



وصف النشاطات

النشاط الثالث: نقاش موجه حول كيفية التعامل مع غياب تعريف قانوني واضح للمعلومات التي تستدعي الحماية

يسعى هذا النشاط إلى إشراك المتدربين في نقاش يتناول ماهية المعلومات التي ينبغي توفير الحماية لها والطريقة التي يجب أن يعتمدها القانون في كفالة هذه الحماية. وفي هذا السياق، تختار معظم الدول واحدًا من الخيارات الثلاثة التالية:

١- الإحجام عن اعتماد تعريف قانوني = مشكلة تنطوي على بروز ثغرة قانونية واسعة.

٢- تعريف معظم المعلومات على أنها معلومات سرية ما لم يرد النص بخلاف ذلك.

٣- تعريف جميع المعلومات على أنها معلومات عامة إلا إذا كانت تقع ضمن فئات محددة بصورة واضحة على أنها فئات تشتمل على معلومات سرية.

وليس هناك من طريقة موحدة يمكن اعتمادها في معالجة الثغرات القانونية التي تشوب تعريف المعلومات السرية. ولذلك، ينبغي للمدرب أن يركز على الأفكار التي يخرج بها المشاركون في اللقاء التدريبي وتشجيعهم على المشاركة في النقاش الذي يتطرق إلى هذا الجانب.

ومن شأن النظر في التجارب التي خاضتها الدول الأخرى أن يأتي بطريقة ناجعة تكفل تحديد المسائل التي يدرسها المتدربون ويحلونها في السياق الواقعي الذي يعملون فيه. وقبل الخوض في المثال المقتبس من جنوب أفريقيا، يطلب المدرب من أحد المتطوعين أن يدون المسائل التي يتطرق إليها المتدربون في جلسة العصف الذهني، التي يشاركون فيها في هذا الخصوص، على الورق القلاب. ويدون المتطوع المسائل الأكثر صلة بالسياق الواقعي الذي يعمل المتدربون فيه.

ويستعرض المدرب ملخصًا موجزًا حول تاريخ تعريف المعلومات 'الحساسة' ونطاقها في مشروعين طرحا على التوالي من قانون حماية المعلومات في جنوب أفريقيا.

أعدّ المشروع الأول من القانون المذكور في العام ٢٠١٠ (المادة التدريبية ٦-٢). وقد أجمعت كل منظمات المجتمع المدني العاملة في جنوب أفريقيا والمؤسسات الدولية تقريبًا

يتناول هذا القسم وصف النشاطات الواردة في خطة اللقاء التدريبي أعلاه على وجه أكبر من التفصيل، كما يتضمن نشاطات بديلة عن جملة من النشاطات التي تشملها.

النشاط الأول: مقدمة

يستعرض المدرب نظرة عامة حول الأهداف المتوخاة من التعلم في هذا اللقاء التدريبي ويبين بأن الممارسات الفضلى المتصلة بموضوع هذا اللقاء ما تزال في طور التشكل والتعريف. ولهذا السبب، يحتل تبادل الخبرات والتجارب قدرًا أكبر من الأهمية في هذا اللقاء التدريبي من اللقاءات التي سبقتها من أجل الارتقاء بتجربة التعلم التي يخوضها المتدربون فيه.

النشاط الثاني: عرض توجيهي - معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني

يستعرض المدرب مقدمة حول الطريقة التي تستطيع مؤسسات الرقابة أن تعتمدها في معالجة الثغرات القانونية التي تواجهها في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني (المادة التدريبية ٦-١). ويشتمل هذا العرض المقتضب على ملخص بالمواضيع الرئيسية التي يغطيها المدرب في هذا اللقاء التدريبي، وهي:

- الوصول إلى المعلومات بوصفه معيارًا دوليًا
- الطرق العملية المعتمدة في حماية المعلومات الحساسة في القطاع الأمني دون المساس بآليات المساءلة
- استخدام الإجراءات المالية الاستثنائية في المسائل التي تنطوي على متطلبات أمنية محددة
- ممارسة الرقابة البرلمانية في ظل غياب قانون بشأن الوصول إلى المعلومات، مع التركيز بوجه خاص على عمل لجان الأمن والدفاع

المواد:

المادة التدريبية (٦-١): نسخة ورقية من العرض التوجيهي: معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني

النشاط الرابع: معالجة الثغرات القانونية التي تشوب الاستثناءات الواردة على القواعد الاعتيادية المرعية في الرقابة المالية بسبب متطلبات السرية

يتألف هذا النشاط من إجراء نقاش حول كيفية معالجة الثغرات القانونية التي تعتري الاستثناءات الواردة على القواعد الاعتيادية المطبقة في ميدان الرقابة المالية بسبب متطلبات السرية.

ويتبع هذا النشاط ذات التصميم الذي اتبعه المدرب في تنفيذ النشاط الثالث أعلاه، ويركز النقاش الذي يدور فيه على القيود الصارمة المفروضة على استخدام الإجراءات المالية الاستثنائية بسبب المتطلبات الأمنية الخاصة.

وقد ينطلق هذا النشاط من تمرين عملي يشتمل على مقتطفات من القانون الإيطالي بشأن الشراء العام، الذي يشكل بنفسه تطبيقاً لأحد التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. وينبغي للمدرب أن يمنح المشاركين بعض الوقت (١٠ دقائق) لقراءة هذا النص قبل طرحه للنقاش (المادة التدريبية ٤-٦).

ويمكن توجيه النقاش من خلال بعض الأسئلة التالية أو جميعها:

- ما العقود المعفاة من قواعد الشراء الاعتيادية في هذا التشريع الإيطالي على وجه التحديد؟ وهل يسري هذا الاستثناء على نحو منهجي ومنظم؟
- من الجهة التي تقرر ماهية عقود الشراء التي تسري المتطلبات الأمنية الخاصة عليها؟
- هل يشكل عقد الشراء الذي يجري إبرامه بموجب الاشتراطات الأمنية الخاصة المصدر الوحيد لعقود الشراء في جميع الأحوال؟
- هل يُسمح لجميع الشركات بالعمل كموردين للعقود المبرمة بموجب المتطلبات الأمنية الخاصة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما المعايير التي تنظم المشاركة في العطاءات؟
- هل تخضع عقود الشراء المبرمة بموجب المتطلبات الأمنية الخاصة للتدقيق؟
- كيف يمارس البرلمان الإيطالي الرقابة على إجراءات الشراء العام التي تنفذ وفقاً للمتطلبات الأمنية الخاصة؟

على انتقاد هذا المشروع بسبب التعريف الفضفاض والواسع الذي جاء به للمعلومات التي ينبغي حمايتها.

وما تزال النسخة الأخيرة التي صدرت من هذا القانون، والتي جرى تعديلها بموجب الإجراءات التشريعية المرعية في جنوب أفريقيا (المادة التدريبية ٦-٣) تثير قلقاً واسعاً في البلاد. وقد أذن الرئيس في نهاية المطاف للضغط العام الذي مورس عليه، حيث رفض التوقيع على هذا المشروع وإصداره في قانون على الرغم من مصادقة الجمعية الوطنية عليه في شهر آذار/مارس ٢٠١٣.

ويمنح المدرب المشاركين في اللقاء التدريبي ١٥ دقيقة لقراءة المشروع ومقارنتهما مع بعضهما بعضاً قبل طرحهما للنقاش.

وقد ينطلق النقاش من بعض النقاط التالية أو منها جميعاً:

- هل يكفل مشروع القانون الحق العام في الوصول إلى المعلومات التي تقع في حوزة الدولة (المادة ٦ من المشروع الأول والمادة ٤ من المشروع الثاني)؟
- إذا كان الأمر كذلك، ما الاستثناءات العامة الواردة على الحق في الوصول إلى المعلومات (المادة ٦ من المشروع الأول والمادة ٤ من المشروع الثاني)؟
- ما الأسباب التي تسمح بإضفاء صفة سرية على المعلومات التي تملكها الدولة (المادتان ١١ و ١٢ من المشروع الأول والمادة ٨ من المشروع الثاني)؟
- ما المعايير المرعية في تحديد ما إذا كان يجب إضفاء صفة سرية على المعلومات التي تملكها الدولة على وجه التحديد (المادتان ١١ و ١٢ من المشروع الأول والمادة ٨ من المشروع الثاني)؟

♣ نشاط بديل: مجموعات صغيرة: يمكن للمدرب أن يستعرض مع المتدربين هذه الأسئلة في بادئ الأمر، ثم يطلب منهم أن يعملوا على كل سؤال منها في مجموعات صغيرة قبل تقديم التغذية الراجعة من المجموعة بأكملها. وفي هذه الحالة، يوزع المدرب مجموعة من الأسئلة الواردة أعلاه على كل مجموعة أو يعرضها في شريحة العرض التوجيهي على برنامج «باوربوينت» (PowerPoint).

المواد:

- المادتان التدريبيتان (٦-٢) و (٦-٣): نسختان أُعدتا على التوالي من قانون حماية المعلومات في جنوب أفريقيا (٢٠١٠ و ٢٠١٣)

- ورق قلاب

• ما المعلومات التي جرت العادة على نشرها على الملأ حول عمل أجهزة المخابرات في الماضي، وما المعلومات التي جرى نشرها على عموم المواطنين مؤخراً؟ وما الإجراءات التي أفضت إلى حصول تغيير كفل نشر قدر أكبر من المعلومات على الملأ؟

• هل سبق لأجهزة الاستخبارات في المملكة المتحدة أن قدمت الأدلة للبرلمان؟ إذا كان الأمر كذلك، ففي أي شكل قدمت هذه الأدلة؟

• ما الذي أراد البرلمان البريطاني معرفته من أجهزة الاستخبارات في هذه الجلسة التي نقلت في بث حي على محطات التلفزة؟

• ما القيود التي يواجهها البرلمان البريطاني في ممارسة الرقابة الفعالة على أجهزة الاستخبارات، حسبما يراه الصحفيون؟

♣️ نشاط بديل: مجموعات صغيرة: يمكن للمدرب أن يستعرض مع المتدربين هذه الأسئلة في بادئ الأمر، ثم يطلب منهم أن يعملوا على كل سؤال منها في مجموعات صغيرة قبل تقديم التغذية الراجعة من المجموعة بكاملها. وفي هذه الحالة، يوزع المدرب مجموعة من الأسئلة الواردة أعلاه على كل مجموعة أو يعرضها في شريحة العرض التوجيهي على برنامج «باوربوينت» (PowerPoint).

الجزء الثاني:

كانت الجلسة البرلمانية التي غطتها صحيفة «فاينانشال تايمز» (Financial Times) في مقالاتها استثنائية في طابعها، وذلك من ناحية شكلها (بث حي عبر محطات التلفزة) ومن ناحية اجتماع كل رؤساء أجهزة الاستخبارات في جلسة واحدة ومشاركتهم فيها.

ويشرح المدرب للمشاركين في اللقاء التدريبي الأعمال الدورية التي ينفذها البرلمان البريطاني في مجال الرقابة المالية على أجهزة الاستخبارات. وتوفر مقتطفات وجيزة مقتبسة من التقرير السنوي (٢٠١٢-٢٠١٣) الصادر عن لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان البريطاني، والتي يرأسها وزير الخارجية البريطانية الأسبق مالكولم ريفكايند، بعض الأفكار المفيدة التي توجه النقاش الذي يتناول هذا الجانب. ويسترعي المدرب انتباه المتدربين إلى أن هذه الوثيقة وثيقة عامة، وأنها منشورة على شبكة الإنترنت.

ويمنح المدرب المتدربين بعض الوقت (١٠ دقائق كحد أقصى) لقراءة المقالة واستئناف النقاش بعد انقضاء هذا الوقت.

♣️ نشاط بديل: مجموعات صغيرة: يمكن للمدرب أن يستعرض مع المتدربين هذه الأسئلة في بادئ الأمر، ثم يطلب منهم أن يعملوا على كل سؤال منها في مجموعات صغيرة قبل تقديم التغذية الراجعة من المجموعة بكاملها. وفي هذه الحالة، يوزع المدرب مجموعة من الأسئلة الواردة أعلاه على كل مجموعة أو يعرضها في شريحة العرض التوجيهي على برنامج «باوربوينت» (PowerPoint).

المواد:

• المادة التدريبية (٦-٤): مقتطفات من القانون الإيطالي بشأن الشراء العام

• ورق قلاب

النشاط الخامس: نقاش موجه حول كيفية تحديد التوازن الصحيح بين الوصول إلى المعلومات ومتطلبات السرية المتصلة بالأمن القومي

يشتمل هذا النشاط على إجراء نقاش يتناول الطريقة التي تكفل عقد التوازن بين سبل الوصول التامة إلى المعلومات واشتراطات السرية المتصلة بالأمن القومي. وللتأكد من أن هذا النقاش يلامس الواقع، فهو يركز على العلاقات التي تجمع بين الأجهزة الأمنية والبرلمان.

ويطبّق التصميم نفسها الذي طُبّق في النشاطين الثالث والرابع أعلاه في تنفيذ هذا النشاط، مع العلم بأنه ينقسم إلى جزأين.

الجزء الأول:

يوزع المدرب مقاليتين صحفيتين تتناولان إحدى القضايا التي حصلت مؤخراً في المملكة المتحدة. ويخصص المدرب ١٥ دقيقة للمتدربين لقراءة هاتين المقاليتين، ويطلب منهم التفكير في بعض المواضيع التالية في الوقت الذي يقرأون فيه المقاليتين. ويتولى المدرب توجيه النقاش بعد ذلك.

• من يتولى المسؤولية عن ممارسة الرقابة على القطاع الأمني في البرلمان البريطاني؟ - [ما الجهاز الذي يقابل هذه الجهة في بلدكم/بلادكم؟]

• ما المعلومات التي توردها المقالتان المذكورتان حول الصلاحيات الحالية التي يملكها البرلمان البريطاني بشأن أجهزة المخابرات، وإجراءات الإصلاح الممكنة في المستقبل؟

النشاط السادس: تلخيص محاور اللقاء التدريبي

يستعرض المدرب ملخصًا بالنقاط الرئيسية التي وردت في اللقاء التدريبي ويتبادلها مع المشاركين فيه.

ويمكن التطرق إلى بعض المسائل التالية أو جميعها في هذا النقاش:

- ما الوظائف التي تؤديها لجنة الاستخبارات والأمن؟
- ما نوع المعلومات الاستخباراتية التي تستطيع لجنة الاستخبارات والأمن الوصول إليها والاطلاع عليها؟
- هل تُنشر جميع المعلومات التي تقع في حوزة لجنة الاستخبارات والأمن على الملأ؟
- هل يُنشر المبلغ الإجمالي للأموال التي تنفقها أجهزة الاستخبارات على أفراد الجمهور؟ وهل تُنشر المبالغ التي ينفقها كل جهاز من هذه الأجهزة؟
- هل يملك أفراد الجمهور فكرة عن ماهية بنود الإنفاق الرئيسية المخصصة لأجهزة الاستخبارات؟
- هل تخضع حسابات أجهزة الاستخبارات للتدقيق الخارجي؟
- ما مجالات الإدارة المالية التي يركز عليها أعضاء البرلمان البريطاني أكثر من غيرها؟
- ما السبب الذي حدا بالبرلمان إلى الإحجام عن نشر النتائج الأولية التي توصل إليها بشأن فشل برنامج رئيسي من برامج تكنولوجيا المعلومات؟

♣️ نشاط بديل: مجموعات صغيرة: يمكن للمدرب أن يستعرض مع المدربين هذه الأسئلة في بادئ الأمر، ثم يطلب منهم أن يعملوا على كل سؤال منها في مجموعات صغيرة قبل تقديم التغذية الراجعة من المجموعة بكاملها. وفي هذه الحالة، يوزع المدرب مجموعة من الأسئلة الواردة أعلاه على كل مجموعة أو يعرضها في شريحة العرض التوجيهي على برنامج «باوربوينت» (PowerPoint).

المواد:

- **المادتان التدريبيتان (٥-٦) و(٦-٦):** مقالان من صحيفة «فاينانشال تايمز» (Financial Times) حول جلسة الاستماع العامة التي عقدها البرلمان لأجهزة المخابرات في المملكة المتحدة
- **المادة التدريبية (٦-٧):** مقتطفات من التقرير الصادر عن لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان البريطاني للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣

- ورق قلاب



المادة التدريبية (٦-١)

معالجة الثغرات القانونية أثناء ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني

اعتبارات عامة

- يجب معالجة الثغرات القانونية في العلن من أجل تجنب إفساح مجال كبير أمام السلطة التنفيذية لكي تمارس تقديرها واجتهادها.
- في هذه الأيام، يميل الاتجاه العام إلى اعتبار يقول بأن توفير أي معلومات تملكها مؤسسة من مؤسسات القطاع العام لأفراد الجمهور يُعتبر من جملة حقوق الإنسان الأساسية.
- على السلطة التنفيذية أن تبرّر الضرورة التي تقتضي توفير حماية خاصة لأنواع معينة من المعلومات بصورة وافية.
- تبقى إجراءات الرقابة المالية بحكم طبيعتها هي الإجراءات الاعتيادية، ويجب أن ينص القانون على تنظيم أي استثناء يرد على هذه القاعدة.

قضايا عملية: حماية المعلومات

- توفر ثقافة السرية الأرض الخصبة لانتشار الفساد في مؤسسات الأمن والدفاع.
- يجب أن ترد الأحكام التي يشملها القانون بشأن المحافظة على سرية المعلومات وحمايتها على نحو مقيد إلى أقصى حد ممكن:
 - من الأفضل تجنب استخدام إشارات عامة عند الحديث عن 'المصالح القومية'
 - آليات المراجعة الدولية، كأن يتم إنشاء لجنة تتبع الرئيس أو رئيس الوزراء
 - التأكيد على حماية المبلغين عن الفساد

تطبيقات عملية: الرقابة على الموازنة

- يجب إنشاء إطار عمل قانوني سليم للرقابة على الموازنة.
- إدراج وزارة المالية قدر الإمكان في عمل البرامج والموازنة.
- الحفاظ على الموازنات السرية الخاصة بالمخابرات صغيرة قدر الإمكان - < عدم وجود نفقات خارجة عن الموازنة!
- تقسيم موازنة الدفاع إلى فئات مختلفة السرية، على سبيل المثال:
 - البنود المطروحة للنقاش أمام البرلمان في شكل إجمالي،
 - البنود المطروحة أمام أعضاء لجنة البرلمان بالتصاريح المطلوبة في شكل أكثر تفصيلاً وإجمالاً

تطبيقات عملية: الرقابة على المشتريات

- تقوم السلطة التنفيذية بعرض خطط الدفاع والمشتريات في مناقشة مائدة مستديرة.
- تعمل السلطان التنفيذية والتشريعية على الحد بشكل صارم من القيود السرية الخاصة في مشتريات الدفاع والأمن. على سبيل المثال، تجنب الصفقات السرية الخاصة بشراء الأحذية والزي الرسمي ومركبات النقل والمرافق المكتبية وحتى سفن الدوريات.
- بناء مهارات شراء متخصصة في أجهزة الدفاع والتركيز على أهم عمليات الشراء من أجل تقليل نفوذ التسلسل الهرمي المفرط في صنع القرارات.
- إخضاع مواصفات المناقصات لأجهزة الدفاع للمراجعة الفنية المستقلة.
- تجنب الترتيبات أحادية المصدر قدر الإمكان: يجب تطبيق نوع من المنافسة، وإن كان خاضعاً للقيود -> على سبيل المثال جلسات استماع خلف الأبواب المغلقة.
- اتخاذ القرارات الرئيسية الخاصة بالمشتريات أو مراجعتها لأجهزة الدفاع من قبل مجلس المناقصات بمشاركة خارجية.

قضايا عملية: الرقابة البرلمانية

- **لجان الأمن والدفاع:**
 - صياغة التشريعات
 - مراجعة السياسات الأمنية
 - الرقابة على الإنفاق
 - متابعة المشتريات، ولا سيما المشتريات الضخمة -> التي تستوجب الحصول على مصادقة البرلمان في بعض الأحيان
 - التشاور حول الاتفاقيات الدولية
 - مراجعة التعيينات في المناصب رفيعة المستوى
- **الشروط:**
 - بيان السلطات في التشريعات ذات الصلة على وجه التفصيل
 - القدرات والمؤهلات
 - عدم ربط المواقف بالأحزاب



المادة التدريبية (٦-٢)

مقتطفات من النسخة الأولى من القانون الساري في جنوب أفريقيا بشأن حماية المعلومات، والذي رُفع إلى البرلمان بتاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٠

المصدر: الموقع الإلكتروني لبرلمان جنوب أفريقيا [زرنه في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥]:

<http://pmg-assets.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/bills/b6-10.pdf>

جمهورية جنوب أفريقيا

قانون حماية المعلومات

(رُفع إلى الجمعية الوطنية (المادة ٧٥ المقترحة): الملخص الإيضاحي للقانون، المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٣٢٩٩٩

والمؤرخ في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠)

(النص الإنجليزي هو النص الرسمي للقانون)

[B 6—2010] ردمك: ٤-٦٣٠-٣٧-٧٧٠-١-٩٧٨

عدد النسخ المطبوعة ١٨٠٠

(٤ آذار/مارس ٢٠١٠)

القانون

النص على حماية أنواع محددة من المعلومات التي تملكها الدولة من التلف أو الضياع أو الإفصاح عنها دون وجه قانوني؛ وتنظيم الطريقة التي يجوز من خلالها حماية المعلومات؛ وإلغاء قانون حماية المعلومات لسنة ١٩٨٢؛ والنص على الأمور المتصلة بهذا الشأن.

الديباجة

إذ ندرك أهمية المعلومات بالنسبة إلى الأمن القومي للجمهورية وسلامة أراضيها ورفاهها،

وإذ ندرك الضرر الذي تسببه المغالاة في السرية،

وإذ نؤكد على الإطار الدستوري لحماية المعلومات وتنظيم الوصول إليها،

وإذ نرغب في وضع حماية المعلومات التي تملكها الدولة ضمن إطار تشريعي يتسم بشفافيته واستدامته،

وإذ نسعى إلى تعزيز التدفق الحر للمعلومات في مجتمع مفتوح وديمقراطي دون المساس بأمن الجمهورية،

يسن برلمان جمهورية جنوب أفريقيا ما يلي:-

[...]

الفصل الثاني

المبادئ العامة للمعلومات التي تملكها الدولة

المعلومات التي تملكها الدولة

٤- يجوز حماية المعلومات التي تملكها الدولة، بموجب أحكام هذا القانون، من الإفصاح عنها دون وجه قانوني أو من التلف أو التغيير أو الضياع.

المعلومات المحمية

٥- (١) يشار إلى المعلومات التي تملكها الدولة، والتي تستدعي الحماية من التغيير غير المشروع أو التلف أو الضياع بـ «المعلومات القيمة».

(٢) يجوز حماية معلومات الدولة التي تكون في صورة مادية أو موثقة، والتي تستدعي الحماية من الإفصاح غير القانوني، من خلال إضفاء طابع السرية عليها، ويجوز اقتصار الوصول إلى هذه المعلومات على بعض الأفراد الذي يحملون تصريحاً أمنياً مناسباً.

المبادئ العامة النازمة للمعلومات التي تحتفظ بها الدولة

٦- تشكل المبادئ التالية الأساس الذي يستند إليه هذا القانون، وهي توجه تنفيذه وتفسيره:

(أ) يجب توفير المعلومات التي تحتفظ بها وتمكين جميع الأشخاص من الوصول إليها، ما لم يقيد ذلك بموجب القانون أو بموجب اعتبارات عامة أو خاصة يمكن تسويقها.

(ب) تعتبر المعلومات التي يستطيع الجميع الوصول إليها الأساس الذي يركز عليه المجتمع الذي يتسم بالشفافية والانفتاح والديموقراطية.

(ج) يشكل الوصول إلى المعلومات حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو يعزز الكرامة الإنسانية والحرية وتحقيق المساواة.

(د) يعزز التدفق الحر للمعلومات الانفتاح والاستجابة والحوار المدروس والمساءلة والحكم الرشيد.

(هـ) من شأن التدفق الحر للمعلومات التي تحتفظ بها الدولة تعزيز الأمن والأمان.

(و) ترسخ المعلومات التي تملكها الدولة والتي يمكن الوصول إليها والاطلاع عليها المعرفة والفهم وتعزز الإبداع والتعليم والأبحاث وتبادل الأفكار والنمو الاقتصادي.

(ز) ومع ذلك، تُعتبر بعض السرية والكتمان ضروريين من أجل حماية حياة الأشخاص، وتعزيز وحماية حرية الأشخاص وأمنهم، وتقديم مرتكبي الجرائم للعدالة، وحماية الأمن القومي والمشاركة في الحكومة والإجراءات الدبلوماسية الفعالة.

(ح) لا يجوز أن تنتهك التدابير المفروضة لحماية المعلومات التي تحتفظ بها الدولة بصورة غير لائقة الحقوق والحريات الشخصية أو أن تجعل حقوق المواطنين وحياتهم تعتمد على القرارات الإدارية على وجه غير مشروع.

(ط) ينبغي في التدابير التي تنفذ بموجب أحكام هذا القانون:

(١) أن تأخذ في الاعتبار حرية التعبير عن الرأي، والحق في الوصول إلى المعلومات والحقوق والحريات الأخرى التي تنص عليها شرعة الحقوق.

(٢) أن تتماشى مع أحكام المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأن تأخذ في الاعتبار الالتزامات الدولية الواقعة على جنوب أفريقيا.

(ي) تخضع الفقرات (أ) إلى (ط) لأمن الجمهورية، وذلك بمعنى أنه لا يجوز المساس بالأمن القومي للجمهورية.

الفصل الخامس

المعلومات التي تتطلب الحماية من الإفصاح

القسم (أ)

المعلومات الحساسة

المصلحة القومية للجمهورية

١١- (أ) تشمل المصلحة القومية للجمهورية، ولكنها لا تقتصر على:

(أ) جميع الأمور المتعلقة بتعزيز الصالح العام.

(ب) وجميع الأمور المتصلة بحماية وصون جميع الأشياء التي تملكها الدولة أو تحافظ عليها لصالح المواطنين.

(٢) المصلحة القومية متعددة الوجوه، وهي تشمل:

(أ) بقاء الدولة وشعب جنوب أفريقيا وضمان وأمنهما.

(ب) والسعي إلى إقامة العدل والديموقراطية والنمو الاقتصادي والتجارة الحرة ونظام نقدي مستقر وعلاقات دولية سليمة.

(٣) تشمل الأمور التي تقع ضمن نطاق المصلحة القومية:

(أ) الأمن من جميع أشكال الجريمة.

(ب) الحماية من الاعتداءات أو الاجتياحات التي تمس الجمهورية أو أعمال التدخل الأجنبي.

(ج) الخطط والعمليات الدفاعية والأمنية.

(د) تفاصيل التحقيقات الجنائية والوسائل التي تعتمد عليها الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون.

(هـ) العلاقات السياسية والاقتصادية المهمة مع المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية.

(و) الأمور الاقتصادية أو العلمية أو التكنولوجية التي تعتبر حيوية لاستقرار الجمهورية وأمنها وسلامة إقليمها وتنميتها.

(ز) جميع الأمور التي تخضع للحماية الإلزامية بموجب أحكام المواد (٣٤) إلى (٤٢) من القانون بشأن تعزيز الوصول إلى المعلومات، سواء كانت سرية أم لم تكن كذلك.

(٤) يجب أن يتم توجيه القرار بشأن ما يصب في المصلحة القومية للجمهورية، في جميع الأوقات، حسب القيم المشار إليها في المادة (١) من الدستور.

القسم (ب)

المعلومات التجارية

طبيعة المعلومات التجارية

١٢- (أ) تخضع المعلومات التجارية للحماية الممكنة من الإفصاح في ظل الظروف التالية:

- (أ) المعلومات التجارية الخاصة بجهاز من أجهزة الدولة أو المعلومات التي أصدرتها منظمة أو شركة أو فرد لجهاز من أجهزة الدولة أو مسؤول يمثل الدولة، بناءً على طلب أو دعوة أو بموجب حكم من أحكام قانون أو نظام، والتي قد يقوض الإفصاح عنها المصالح التجارية أو مصالح مشاريع الأعمال أو المصالح المالية أو الصناعية التي تخص جهاز الدولة أو المنظمة أو الفرد المعني.
- (ب) المعلومات التي يمكن أن تعرض المصلحة القومية للجمهورية للخطر.
- (٢) تشمل المعلومات التجارية التي قد تقوض المصالح التجارية أو مصالح مشاريع الأعمال أو المصالح المالية أو الصناعية التي تخص جهاز الدولة أو المنظمة أو الفرد المعني، في حال الإفصاح عنها:
- (أ) المعلومات التجارية التي لا تتوفر في الحيز العام، والتي إذا عمت على الملأ قد تسبب الخسارة المالية أو ضرراً بالمنافسة أو بسمعة المنظمة أو الفرد المعني.
- (ب) الأسرار التجارية، بما فيها جميع الإجراءات والعمليات وأساليب العمل والأنظمة والهوية، ومبلغ الدخل أو مصدره، والأرباح أو الخسائر أو النفقات السرية المتعلقة بأي شخص أو شركة أو شراكة أو هيئة أو جمعية.
- (٣) لا يجوز حماية سوى المعلومات التجارية التي لا تملك الدولة تفويضاً بموجب القانون بعدم إصدارها من الإفصاح.
- (٤) يجب حماية التقارير التي تعدّها الحكومة من الإفصاح إلى الحد الذي تشكل فيه معلومات تجارية سرية.



المادة التدريبية (٦-٣)

النسخة النهائية من القانون الساري في جنوب أفريقيا بشأن حماية المعلومات التي تملكها الدولة، اعتمده البرلمان بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ورُفع إلى الرئيس الذي أعاده إلى البرلمان بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لإعادة النظر فيه

المصدر: الموقع الإلكتروني لبرلمان جنوب أفريقيا [زرناه في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥]:

<http://pmg-assets.s3-website-eu-west-1.amazonaws.com/131016b6f-2010.pdf>

جمهورية جنوب أفريقيا

قانون حماية المعلومات التي تملكها الدولة

(حسبما عدلته اللجنة الخاصة بمشروع قانون حماية المعلومات التي تملكها الدولة (الجمعية الوطنية))

(قُدِّم تحت مسمى قانون حماية المعلومات [B 6—2010])

(النص الإنجليزى هو النص الرسمي للقانون)

وزير أمن الدولة

[B 6F—2010]

ردمك: ٩٧٨-١-٧٧٥٩٧-٠٨٣-٥

عدد النسخ المطبوعة ١٨٠٠

(٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

القانون

النص على حماية المعلومات الحساسة التي تملكها الدولة؛ والنص على اعتماد نظام لتصنيف المعلومات التي تقع في حوزة الدولة وإعادة تصنيفها وإزالة طابع السرية عنها؛ والنص على حماية أنواع محددة من المعلومات القيمة التي تملكها الدولة من التغيير أو التلف أو الضياع أو إفشائها دون وجه قانوني؛ وتنظيم الطريقة التي يجوز من خلالها حماية معلومات الدولة؛ وإلغاء قانون حماية المعلومات لسنة ١٩٨٢ (القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢)؛ والنص على الأمور المتصلة بهذا الشأن.

الديباجة

إذ ندرك بأن الأمن القومي يخضع لسلطة البرلمان والسلطة التنفيذية الوطنية، على النحو المتوخى في المادة (١٩٨) من الدستور،
وإذ نضع في الاعتبار الحق في الوصول إلى المعلومات التي تقع في حوزة الدولة، حسبما تنص عليه المادة (٣٢) من الدستور،
وإذ نسلّم بأن الحق في الوصول إلى المعلومات يشكل حجر الزاوية في ديمقراطيتنا،

وإذ نقر وبما يتوافق مع المادة (٣٦) من الدستور بجواز تقييد الحق في الوصول إلى المعلومات التي تملكها الدولة عند الضرورة لأسباب تتعلق بالأمن القومي،

وإذ ندرك الضرر الذي تسببه المغالاة في السرية،

وإذ نرغب في وضع حماية المعلومات التي تملكها الدولة ضمن إطار تشريعي يتسم بشفافيته واستدامته،
وإذ نسعى إلى تعزيز التدفق الحر للمعلومات في مجتمع مفتوح وديمقراطي دون المساس بالأمن القومي للجمهورية،
يسن برلمان جمهورية جنوب أفريقيا ما يلي:-

[...]

الفصل الثاني

المبادئ العامة النازمة للمعلومات التي تملكها الدولة

٤- (١) تشكل المبادئ التالية الأساس الذي يستند إليه هذا القانون، وهي توجه تنفيذه وتفسيره:

- (أ) ما لم يرد تقييد بموجب قانون يحدد وبصورة واضحة الاعتبارات المعقولة والمبررة على نحو موضوعي، يجب توفير المعلومات التي تملكها الدولة وإتاحة الفرصة لجميع الأشخاص للاطلاع عليها.
 - (ب) تُعتبر المعلومات التي تملكها الدولة والتي يستطيع الجميع الوصول إليها الأساس الذي يركز عليه المجتمع الذي يتسم بالشفافية والانفتاح والديمقراطية.
 - (ج) يشكل الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو يعزز الكرامة الإنسانية والحرية وتحقيق المساواة.
 - (د) يعزز التدفق الحر للمعلومات التي تحتفظ بها الدولة الانفتاح والاستجابة والحوار المدروس والمساءلة والحكم الرشيد.
 - (هـ) من شأن التدفق الحر للمعلومات التي تحتفظ بها الدولة تعزيز الأمن والأمان.
 - (و) ترسخ المعلومات التي تملكها الدولة والتي يمكن الوصول إليها والاطلاع عليها المعرفة والفهم وتعزز الإبداع والتعليم والأبحاث وتبادل الأفكار والنمو الاقتصادي.
 - (ز) ومع ذلك، تُعتبر حماية بعض المعلومات التي تحتفظ بها الدولة وإضفاء طابع السرية عليها ضرورياً من أجل حماية حياة الأشخاص، وتعزيز وحماية حرية الأشخاص وأمنهم، وتقديم مرتكبي الجرائم للعدالة، وحماية الأمن القومي والمشاركة في الحكومة والإجراءات الدبلوماسية الفعالة.
 - (ح) لا يجوز أن تنتهك التدابير المفروضة لحماية المعلومات التي تملكها الدولة وبصورة غير لائقة الحقوق والحريات الشخصية أو أن تجعل حقوق المواطنين وحرياتهم تعتمد على القرارات الإدارية دون وجه مشروع.
 - (ط) ينبغي في التدابير التي تنفذ بموجب أحكام هذا القانون:
- (١) أن تأخذ في الاعتبار حرية التعبير عن الرأي، والحق في الوصول إلى المعلومات والحقوق والحريات الأخرى التي تنص عليها شرعة الحقوق.
 - (٢) أن تعزز وتسند الوظائف التي تؤديها المؤسسات الدستورية التي تدعم الديمقراطية وأن تضمن فعاليتها وكفاءتها.
 - (٣) أن تتماشى مع أحكام المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأن تأخذ في الاعتبار الالتزامات الدولية الواقعة على جنوب أفريقيا.

(ي) في سياق الموازنة بين المصالح المشروعة المشار إليها في الفقرات (أ) إلى (ط)، يجب على الوزير المعني أو المسؤول المختص أو المحكمة أن تولي الاعتبار اللازم لأمن الجمهورية، من حيث أنه لا يجوز المساس بالأمن القومي للجمهورية.

(٢) يجوز حماية بعض المعلومات التي تحتفظ بها الدولة، بموجب أحكام هذا القانون، من الإفصاح أو التغيير أو الإتلاف أو الضياع على نحو يخالف القانون.

(٣) يجوز حماية المعلومات التي تحتفظ بها الدولة في شكل مادي أو موثق يستدعي حمايتها من الإفصاح غير القانوني عنها عن طريق إضفاء طابع سري عليها، ويجوز حصر الوصول إلى هذه المعلومات في مجلس الوزراء، والمؤسسات المشار إليها في المادة (١٨١) من الدستور وبعض الأفراد الذين يحملون الإجازة الأمنية المطلوبة.

الفصل الخامس

نظام إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة وإعادة إضفاء السرية عليها وإزالة صفة السرية عنها

الشروط الواجب مراعاتها في إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة وإعادة إضفاء السرية عليها وإزالة صفة السرية عنها

٨- (١) يجب أن يستند القرار بشأن إضفاء الطابع السري على المعلومات إلى الشروط المحددة في هذا القانون دون غيره.

(٢) (أ) لا يسوغ إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة إلا إذا كان ضرورياً لحماية الأمن القومي.

(ب) لا يجوز إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة في أي حال من الأحوال من أجل:

(١) إخفاء المخالفات الواقعة على القانون بشأن منع ومحاربة أعمال الفساد لسنة ٢٠٠٤ (القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤) أو أي عمل غير قانوني آخر أو تقصير، أو فقدان الأهلية أو انعدام الكفاءة، أو خطأ إداري.

(٢) تقييد الوصول إلى المعلومات من أجل تحجيم الرقابة، وبالتالي تجنب الانتقاد.

(٣) الحيلولة دون التسبب بالحرج لشخص أو مؤسسة أو جهاز من أجهزة الدولة أو وكالة.

(٤) فرض القيود على المنافسة أو تقليصها على وجه يخالف القانون.

(٥) منع أو تأخير أو عوق نشر المعلومات التي تقع في حوزة الدولة، والتي لا تستوجب الحماية بموجب أحكام هذا القانون.

(ج) يمثل إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة تدبيراً استثنائياً ويجب إنفاذه بما يتوافق أحكام المادة (١١) بحذافيرها.

(د) لا يتم إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة إلا عندما تكون هناك

(١) حاجة واضحة يمكن تسويغها ومشروعة لذلك.

(٢) حاجة يمكن إثباتها لحماية المعلومات التي تملكها الدولة لصالح الأمن القومي.

(هـ) إذا ثارت شكوك معتبرة حول ما إذا كانت المعلومات التي تملكها الدولة تستوجب الحماية، فينبغي إحالة هذا الأمر إلى الوزير المختص لاتخاذ قرار بشأنه.

- (و) لا يجوز أن يستند القرار بشأن إضفاء الطابع السري على المعلومات إلى سبب غريب أو غير ذي صلة.
- (ز) يجب أن تعقد القرارات بشأن إضفاء الطابع السري على المعلومات الموازنة بين الحق في الوصول إلى المعلومات التي تملكها الدولة والحاجة إلى إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة وفقاً لأحكام هذا القانون.
- (ح) لا يجوز إضفاء الطابع السري على المعلومات العلمية والبحوث التي لا ترتبط بعلاقة واضحة بالأمن القومي.
- (ط) لا يجوز إعادة إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تملكها الدولة بعد إزالة صفة السرية عنها ونشرها على أفراد الجمهور بموجب الصلاحيات ذات الصلة.
- (ي) يجوز إضفاء الطابع السري على المعلومات طالما كانت حمايتها ضرورية من ناحية واقعية.
- (ك) في الحالات التي ما تزال الحاجة فيها قائمة لإضفاء الطابع السري على المعلومات، قد تظهر حالات لا تعود فيها المعلومات التي تملكها الدولة تستدعي إضفاء مستوى متقدم من السرية عليها، حيث يجب تقليص هذا المستوى.
- (٣) يجب في الاعتبارات المحددة بشأن القرار حول ما إذا كان إضفاء الطابع السري على المعلومات التي تملكها الدولة أن تشمل ما إذا الإفصاح عنها قد
- (أ) يعرض هوية مصدر سري، أو يكشف عن المعلومات المتصلة بالاستعانة بمصدر من مصادر المخابرات أو الشرطة في الحالات التي يمكن فيها للإفصاح غير القانوني عن ذلك المصدر أن يلحق الضرر الواضح والثابت بالأمن القومي للجمهورية أو مصالح ذلك المصدر أو أسرته.
- (ب) يعوق على نحو واضح وثابت قدرة الحكومة على حماية المسؤولين أو الأشخاص الذين صدر تفويض بتقديم خدمات الحماية لهم، بما يصب في مصلحة الأمن القومي.
- (ج) يعطل بصورة خطيرة ومستدامة الأمن القومي أو أنظمة الدفاع أو المخابرات أو خططها أو نشاطاتها.
- (د) يعوق على نحو خطير وثابت العلاقات القائمة بين جنوب أفريقيا وحكومة أجنبية، أو يقوض على نحو خطير وثابت النشاطات الدبلوماسية الحالية التي تنفذها الجمهورية.
- (هـ) يخالف قانوناً أو معاهدة أو اتفاقية دولية، بما في ذلك الاتفاقيات المعقودة بين حكومة جنوب أفريقيا وحكومة أو مؤسسة دولية أخرى.
- (و) يتسبب بتهديد الحياة أو بضرر جسدي آخر لشخص أو أشخاص.
- (ز) يسبب ضرراً ثابتاً أو لا يمكن جبره أو خطيراً على نحو استثنائي للأمن القومي للجمهورية.
- (٤) لا يجوز أن تحظر شروط تطبيق إضفاء صفة السرية على المعلومات ولا أن تمنع، في أي حال من الأحوال، المسؤولين من إبلاغ المسؤولين المخولين بهذه المعلومات من أجل الوفاء بوظائف إنفاذ القانون أو وظائف المخابرات التي يقرها القانون أو ينص عليها.
- (٥) في حال لم تعد الشروط المتصلة بإضفاء الطابع السري على المعلومات التي تنص عليها هذه المادة قائمة، يجب إزالة صفة السرية عن المعلومات.

طبيعة المعلومات السرية

٩- المعلومات السرية هي:

- (١) المعلومات الحساسة التي تملكها الدولة والتي تكون في صورة مادية أو مدونة،
- (٢) التي يجب حمايتها من الإفصاح غير القانوني ومن التغيير أو التلف أو الضياع حسبما ينص عليه القانون،
- (٣) التي يجب صونها حسب درجة الضرر الذي يمكن أن ينجم عن الإفصاح عنها دون وجه قانوني،
- (٤) التي لا يجوز إتاحة القدرة على الوصول إليها إلا لمن يحمل تصريحاً أمنياً مناسباً وله حاجة مشروعة للوصول إلى المعلومات التي تملكها الدولة من أجل إنجاز مهامه الرسمية أو مسؤولياته التعاقدية،
- (٥) التي يجب إضفاء طابع سري عليها بموجب أحكام المادة (١١).



المادة التدريبية (٤-٦)

مقتطفات من المرسوم التشريعي الصادر في جمهورية إيطاليا والمؤرخ في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، رقم (١٦٣) «قانون الشراء العام، وفقاً للتوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (CE/17/2004) و (CE/18/2004)»

الكتاب الثالث - العقود التي يستبعد هذا القانون كلياً أو جزئياً

المادة (١٦): العقود المتصلة بإنتاج الأسلحة والذخائر وغيرها من العتاد الحربي والاتجار بها

١- مع مراعاة أحكام المادة (٢٩٦) من المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية، لا يسري هذا القانون على العقود في قطاع الدفاع، والتي ترتبط بإنتاج الأسلحة والذخائر وغيرها من العتاد الحربي، الذي يخدم أغراضاً عسكرية على وجه التحديد، والاتجار بها، حسبما هو مبين في القائمة التي نشرها مجلس الجماعة الأوروبية.

٢- لا تمس هذه المادة الأحكام السارية التي تنشئها الاتفاقيات الدولية، أو الأنظمة التي تنفذها وزارة الدفاع.

المادة (١٧): العقود السرية أو العقود التي تستدعي تدابير أمنية خاصة

١- في أي وقت تسري فيه اشتراطات أمنية خاصة أو اشتراطات خاصة تقتضي السرية - سواء بالتوافق مع التدابير التشريعية أو المعيارية أو الإدارية، أو كلما استوجبت حماية مصالح الأمن القومي الرئيسية هذا الأمر - يجوز تنفيذ الأعمال والخدمات واللوازم المتصلة بنشاط بنك إيطاليا [بمعنى البنك المركزي]، أو القوات المسلحة، أو الشرطة لغايات الدفاع عن الأمة، أو لغايات إنجاز المهام الملقة على عاتق المؤسسات، أو تلك المتصلة بنشاط السلطات المتعاقدة المشار إليها في الفصل الثالث، بصرف النظر عن الأحكام التي تشترط تعميم المشتريات العامة، وبما يتوافق مع الإجراءات التي تنص عليها هذه المادة.

٢- تحدد الوزارات والهيئات في مرسوم، يحدد الدوافع التي تقف وراء قرارها حسب الأصول، الأعمال والخدمات واللوازم التي تُعتبر 'سرية'... أو التي ينبغي تنفيذها بموجب تدابير أمنية خاصة.

٣- تنفذ هذه العقود من قبل شركات خاصة تملك، إلى جانب المتطلبات التي ينص عليها القانون المدني، تصريحاً أمنياً.

٤- يجري الفصل في العقود التي يُعلن عنها عقوداً 'سرية'... أو 'ينبغي تنفيذها بموجب تدابير أمنية خاصة' عقب إصدار دعوة غير رسمية لاستدراج العروض، والتي تُدعى إليها خمس شركات خاصة على الأقل، طالما كان هذا العدد من الشركات المؤهلة متوفر فيما يتعلق بالأهداف المقررة للمشتريات، وطالما كان التفاوض مع أكثر من شركة واحدة يتواءم مع اشتراطات السرية.

٥- [...]

٦- على المسؤولين عن إعداد الخطط وإدارة المشاريع وإجراء الاختبارات، في حال كانوا خارج الهيئة المعنية، امتلاك تصريح أمني ساري المفعول.

٧- بموجب أحكام هذه المادة، لا تخضع العقود التي تدخل مؤسسات الدولة فيها إلا لتدقيق لاحق تُجرىه محكمة الحسابات، التي تُعد تقييماً يتناول مدى انتظام الإدارة ونزاهتها وكفاءتها. ويُرفع تقرير عن النشاطات التي تنص هذه الفقرة عليها إلى البرلمان كل سنة قبل حلول يوم ٣٠ حزيران/يونيو.



المادة التدريبية (٥-٦)

المقالة المنشورة في صحيفة «فاينانشال تايمز» (Financial Times) تحت عنوان «كبار العملاء في المملكة المتحدة يسلمون بالحاجة إلى درجة أكبر من الانفتاح»

كبار العملاء في المملكة المتحدة يسلمون بالحاجة إلى درجة أكبر من الانفتاح

كتب كيران ستايسي وجون أغليونبي

آخر تحديث: ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ٤:٤٠ مساءً

الموقع الإلكتروني:

<http://www.ft.com/cms/s/0/981300f8-47c0-11e3-9398-00144feabdc0.html#axzz3bv6NaQgg>

[زرنا هذا الموقع آخر مرة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥]

يقول كبار العملاء الذين يعملون لحساب بريطانيا بأنهم ينظرون في تعميم المزيد من التكتيكات التي يعتمدونها في عملهم في ظل تزايد الغضب من ظهور تقنيات المراقبة العامة، غير أنهم حذروا من أن التسيريات التي نُشرت مؤخراً تسببت في تراجع مستوى الأمان في المملكة المتحدة.

وقد خضع رؤساء أجهزة الاستخبارات العسكرية - القسم الخامس (MI5)، والاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6) والمقر العام للاتصالات الحكومية (GCHQ) لاستجواب عام للمرة الأولى في جلسة علنية عقدتها لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان.

وقال السير لاين لويان، رئيس المقر العام للاتصالات الحكومية، إن التسيريات التي نُشرت مؤخراً في صحيفة «الغارديان» (Guardian) وفي غيرها من وسائل الإعلام زادت من حدة «الحوار المحتدم» الذي يدور داخل أروقة المقر حول ما يجب عليه أن يعمله وينشره.

ومع ذلك، أضاف السير لاين بأن نشر الوسائل التي يعتمدها العملاء البريطانيون، والتي تستند في معظمها إلى التسيريات التي نشرها إدوارد سنودين المتقاعد السابق مع وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة، كان بمثابة «هدية للإرهابيين» وأنه أدى إلى «تعتيم هائل» على المعلومات الاستخباراتية المتاحة لهم بعدما باتت الجماعات العداوية تغير وسيلة التواصل فيما بينها.

وقال السير لاين لأعضاء البرلمان: «ما شهدناه على مدى الشهور الخمسة المنصرمة يتقاطع مع النقاشات اليومية التي يجريها بعض الأشخاص الذين نستهدفهم... حول كيفية تجنب ما باتوا يعتبرونه وسائل اتصالات مكشوفة».

وأضاف: «إن الآثار المتركمة التي تفرزها التغطية الإعلامية، والتغطية الإعلامية الدولية، ستجعل عملنا أصعب بكثير على مدى السنوات القادمة».

وقال السير جون ساويرز، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6)، إن التسيريات تسببت «بضرر كبير».

«من الواضح أن خصومنا قد طاروا من الفرع وبلغت بهم النشوة مبلغها وأن تنظيم القاعدة تلقى هذه الأخبار ببالغ الحفاوة... وتكبد أمن الدول الغربية المعاناة جراء ذلك».

وقالت وكالة أنباء الغارديان (Guardian News & Media)، التي أصرت على أنها لم تنشر مقالاتها حول تسيريات سنودين إلا بعد التشاور مع المسؤولين المعنيين، إن «تدخل الصحف العالمية هو ما حال دون انتشار هذه المعلومات عبر شبكة الإنترنت والتسبب في تسيريات كارثية عن حق».

واستطردت الوكالة القول: "نحن نتفهم أن الأجهزة تحذر على الدوام من أي شكل من أشكال الإفصاح ينطوي على آثار وخيمة على عملها - غير أن هذا لا يعني وضع حد لجميع الاستجابات والنقاشات."

وقال مارك فيلد، أحد أعضاء اللجنة، إن اللجنة لم تكن على علم بجميع "خفايا" التجسس التي سربتها صحيفة الغارديان وغيرها. وطلب من السير لاين تقديم "معلومات محدثة وشاملة" حول الروابط القائمة مع الأجهزة الأجنبية في جلسة مغلقة، وهو طلب وافق عليه رئيس المقر العام للاتصالات الحكومية.

وأصر السير لاين على أن موظفيه لم يتنصتوا على اتصالات الجميع، وقال إن الأنظمة لم تكن مصممة إلا لجمع "الإبر وأجزاء الإبر" من "أكوام" المعلومات التي يجري جمعها.

وواصل السير لاين قوله: "نحن لا نمضي وقتنا في الاستماع للمكالمات الهاتفية أو قراءة رسائل البريد الإلكتروني التي تتداولها الغالبية، الغالبية الساحقة. فهذا ليس مناسباً، وهو غير قانوني." واستطرد القول: "نحن لا نفعل ذلك."

إن موظفي المقر العام للاتصالات الحكومية "سوف يغادرون المبني" إذا طُلب منهم التنصت على أناس أبرياء.

وعند سؤاله عن مدى عمليات التجسس التي تنفذها المملكة المتحدة فيما وراء البحار، قال السير جون إن جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6) ينفذ عملياته في عدد قليل من الدول، دون أن يسهب في تحديد تلك الدول. وأضاف بأن "كل شيء ننفذه مصرح به من الوزراء."

وقال السير جون وأندرو باركر، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم الخامس (MI5)، بأنهما لن يطلبوا من جهاز أجنبي استجواب شخص ما في حال ساد لديهما الاعتقاد بأن هذا الاستجواب سيفضي إلى تعذيبه.

وقال السيد باركر بأن الأجهزة الأمنية حالت دون تنفيذ 34 مؤامرة منذ العام 2005، وهو العام الذي شهد شن الاعتداء على لندن في يوم 7 تموز/يوليو. وهذا يشمل مؤامرة أو مؤامرتين رئيسيتين في كل سنة.

وقال إن عدد الأشخاص الذين انتقلوا من بريطانيا إلى سوريا وعادوا أدرجهم منها، ربما مع نزعة راديكالية، لم يتجاوز "مئات قليلة". وكان هناك "عدة آلاف" من الأشخاص في بريطانيا ممن اعتقد الجهاز بأنهم يشكلون تهديداً إرهابياً محتملاً.

وقد اتهم النقاد أعضاء البرلمان بالتهاون مع رؤساء الأجهزة الأمنية. وقال اللورد فولكس، أحد أنصار حزب العمال، إن الرقابة التي تمارسها اللجنة على أجهزة الاستخبارات في المملكة المتحدة كانت "قاصرة".

حقوق النشر والطبع:

The Financial Times Limited 2015



المادة التدريبية (٦-٦)

المقالة المنشورة في صحيفة «فاينانشال تايمز» (Financial Times) تحت عنوان 'كبار عملاء بريطانيًا يخرجون من الظل'

كبار عملاء بريطانيًا يخرجون من الظل

كتب جيمس بليتز، محرر الشؤون الدفاعية والدبلوماسية

٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ٦:٣٦ مساءً

الموقع الإلكتروني:

<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/449667da-4707-11e3-bdd2-00144feabdc0.html#axzz3bv6NaQgg>

[ررنا هذا الموقع آخر مرة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥]

طالما اشتهر رؤساء الأجهزة الأمنية في المملكة المتحدة بكونهم أكثر المسؤولين الذين يتوخون السرية المطلقة في الدولة البريطانية، فهم أشخاص لا يظهرون على الملأ على الإطلاق تقريباً. ولكن سوف يُكتب التاريخ عند الساعة ٢:٠٠ ظهرًا من يوم الخميس بعدما يخرجون من الظل ويظهرون في بث حي على محطات التلفزة أمام لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان.

لم يجر الإعلان عن اسم رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم الخامس (MI5) ونشره إلا في العام ١٩٩٢. ولم تقر حكومة المملكة المتحدة رسمياً بوجود جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6) إلا بعد ذلك الإعلان بعامين. ومنذ ذلك الحين، بات رؤساء الأجهزة الأمنية يقدمون الأدلة بصورة منتظمة للبرلمان - وإن كان ذلك في صورة تلفها السرية المطلقة.

ومع ذلك سوف يظهر في هذا اليوم الرؤساء الثلاثة - السير جون ساويرز، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6)، والسير لاين لوبان، رئيس المقر العام للاتصالات الحكومية، وأندرو باركر، جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم الخامس (MI5) - أمام لجنة الاستخبارات والأمن في جلسة علنية مدتها ٩٠ دقيقة.

ويقول أحد أعضاء البرلمان المشاركين في لجنة الاستخبارات والأمن التي تضم أعضاء في البرلمان ونبلًا وموظفين عموميين متقاعدين: "لست متأكدًا من أن رؤساء الأجهزة سيجدون في هذا الأمر تجربة يسيرة". "فهؤلاء الأشخاص لم يتقلدوا وظائفهم للإدلاء بخطابات أو حضور جلسات حية. وبالفعل، فنحن لم نكن ندرك وجود هؤلاء الأشخاص حتى وقت متأخر جدًا".

ويقول السير مالكولم ويفكيند، رئيس اللجنة ووزير الخارجية الأسبق، إن القرار بشأن عقد جلسة علنية يأتي في سياق تعزيز مكانة لجنة الاستخبارات والأمن واستقلالها.

ويقول السير مالكولم إن لجنة الاستخبارات والأمن تملك الآن صلاحيات جديدة ومهمة، ولا سيما الحق في إرسال موظفيها إلى المقرات العامة التابعة لأجهزة الاستخبارات ودراسة أي مواد يرغبون في الاطلاع عليها. وقد صرح بأن "الفكرة التي تقول بأن الأجهزة تسمح للدخول إلى مقراتها على هذا النحو جديدة بالملاحظة".

ومع ذلك، يحتل توقيت الجلسة التي تُعقد يوم الخميس أهمية أيضًا. فهي تأتي في وقت تتخبط فيه الأوساط السرية بفعل المزايم التي ثارت حول الأعمال التي يؤديها المقر العام للاتصالات الحكومية والدور الذي يضطلع به جنبًا إلى جنب مع وكالة الأمن القومي الأمريكية في جمع كميات هائلة من البيانات الشخصية على شبكة الإنترنت.

ونتيجةً لذلك، من المؤكد أن لجنة الاستخبارات والأمن ستركز بشكل خاص على السير لاين لوبان، بشخصيته الانعزالية والذي يُعتبر جهازه الكائن في تشيلتنهام الأكثر تحفظًا وتكتماً من بين الأجهزة الثلاثة في تعامله في أعضاء البرلمان والصحفيين.

وقد ترغب لجنة الاستخبارات والأمن في معرفة مدى الضرر الذي يعتقد السير لاين أن التسريبات التي نشرها إدوارد سنودين، المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي، سببتها لأجهزة الاستخبارات في المملكة المتحدة.

وقد يسأل أعضاء اللجنة عما إذا كان السير لاين يتفق مع التقييم الذي أعده سلفه، السير ديفيد أوماند، والذي رأى فيه أن تسريبات سنودين تمثل "أكبر خسارة كارثية للاستخبارات البريطانية على الإطلاق، وهي أسوأ بكثير من قضية بيرغيس وماكلين (Burgess and MacLean) في خمسينيات القرن الماضي."

ولكن لجنة الاستخبارات والأمن تريد أن تعرف ما إذا كان السير لاين يسلّم بأن التشريعات باتت ضرورية في هذه الآونة لإنفاذ قدر أفضل من الرقابة التي يمارسها البرلمان والوزراء على النشاطات التي ينفذها المقر العام للاتصالات الحكومية. ويقول أحد أعضاء اللجنة بأن "نقاشاً محتتماً دار بين أعضاء اللجنة" حول هذه القضايا في الوقت الذي باشرت فيه إعداد توصياتها.

وسوف يمارس قدر أقل من الضغط بالنسبة إلى رئيسي الجهازين الآخرين. فالجهاز الذي يديره السيد باركر، جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم الخامس (MI5)، يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه حقق نجاحاً ملحوظاً في منع الجهاديين من شن الهجمات بالقنابل في جميع أنحاء المملكة المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية.

ولفترة طويلة، كان جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6) يعيش التداعيات التي تمخضت عن التقييم المعيب الذي أصدره في العام 2002، والذي قال فيه إن العراق كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل. وفي يوم الخميس، من المحتمل أن يتطرق استجواب السير جون ساويرز للقضايا الحالية، ولا سيما الطريقة التي ينظر فيها إلى التهديدات الناشئة التي يشكلها الجهاديون في سوريا وبلدان المغرب.

ويعتقد بعض المعلقين بأن الجلسة ستشكل اختباراً للجنة الاستخبارات والأمن ولرؤساء أجهزة الاستخبارات كذلك. ويعود السبب وراء ذلك إلى أن البعض يعتقد بأنها لم تملك القدرة على إخضاع تلك الأجهزة للمساءلة على الرغم من الصلاحيات الجديدة التي أوكلت إليها.

وقال ألان روزبردر، محرر صحيفة الغارديان التي نشرت جانباً كبيراً من تسريبات سنودين، في مقالة نشرها مؤخراً بأن رئيس اللجنة لم يكن "طفلاً في العصر الرقمي، على أبسط تعبير". ويقول إن السير مالكولم، مثله مثل نظرائه في الكونغرس الأمريكي، "كان يمكن أن يبذل ما في وسعه لكي يفهم" بعض الوثائق التي تتناول نشاطات المقر العام للاتصالات الحكومية والتي سربها السيد سنودين.

غير أن السير مالكولم واثق من أن لجنة الاستخبارات والأمن باتت جهة قوية تتولى التحقيق مع الأجهزة الأمنية. ويقول بأن "جلسة الاستماع التي ستعقد يوم الخميس لن تكون بمثابة حدث مكتوب". "سيتوفر الوقت لطرح أسئلة لمتابعتها. ولن يكون رؤساء الأجهزة على علم بتلك الأسئلة سلفاً."

حقوق الطبع والنشر:

The Financial Times Limited 2015

رؤساء أجهزة الاستخبارات

السير جون ساويرز، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6)، جهاز المخابرات الخارجية

سوف يشعر السير جون، الذي يبلغ السابعة والخمسين من عمره، بأريحية وبحبوبة أكثر من رئيسي الجهازين الآخرين عندما يمثل أمام لجنة الاستخبارات والأمن يوم الخميس. فهو معتاد على التعامل مع السياسيين والظهور في الأحداث البارزة بعد أن خاض رحلة دبلوماسية حافلة أفضت به إلى تقلد أعلى المناصب في وزارة الخارجية. وقد عصفت المشاكل بالسنوات الأربع التي تقلد السير جون خلالها منصبه في رئاسة جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6). ويعود جانب من الأسباب وراء ذلك إلى ما انتهى إليه من إدارة الاعتراضات القانونية التي رفعت ضد جهازه

بسبب عمله السابق في العراق وليبيا. كما يتمتع السير جون بالاحترام في أوساط "داوننغ ستريت"، ويُنظر إليه على أنه الشخصية القيادية في حكومة المملكة المتحدة بشأن السياسة المتصلة بإيران.

أندرو باركر، المدير العام لجهاز الاستخبارات العسكرية - القسم الخامس (MI5)، جهاز الأمن الداخلي

بعد ستة أشهر فقط من تقلده منصبه، أثار السيد باركر الجدل الشهر الماضي بعد أدلى بخطاب قاس هاجم فيه صحيفة الغارديان بسبب نشر الوثائق المتعلقة بالعمليات التي ينفذها المقر العام للاتصالات الحكومية. ففي ذلك الخطاب، قال باركر إن التسريبات التي نشرها إدوارد سنودين، المتعاقد مع وكالة الأمن القومي، سببت "ضرراً فادحاً" للأمن القومي للمملكة المتحدة. ويتمتع السيد باركر، البالغ من العمر ٥١ عاماً، بلسان طليق يقول زملاؤه أنه ينم عن ملكة شخصية صعبة المراس. وقد عمل باركر في منصب مدير دائرة محاربة الإرهاب في جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم الخامس (MI5) في اليوم الذي قتل فيه تنظيم القاعدة ٥٢ شخصاً في لندن في يوم ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥. وحظي هذا الجهاز بمصادقية كبيرة في "وايت هول" بفضل الطريقة التي اعتمدها في احتواء التهديدات التي ما يزال الجهاديون يشكلونها منذ العام ٢٠٠٥.

السير لاين لوبان، مدير المقر العام للاتصالات الحكومية، جهاز الاستخبارات الإلكترونية

ما زال السير لاين يتولى رئاسة المقر العام للاتصالات الحكومية منذ العام ٢٠٠٨. وهو يميل إلى الانعزال على نحو يفوق نظيريه اللذين يترأسان جهازي الاستخبارات الآخرين، وهو الوحيد الذي لا تعلم وسائل الإعلام البريطانية شيئاً عنه على الإطلاق. ومع ذلك، يُعتبر السير لاين رئيس الجهاز الذي سيوجه أكبر قدر من الأسئلة إليه للإجابة عنها، وذلك بخصوص الطريقة التي يعتمد عليها جهازه في تنفيذ عملياته. ويتبوأ المقر العام للاتصالات الحكومية صدارة الجدل السياسي بسبب التسريبات التي نشرها سنودين. ويتعاون هذا المقر مع وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة في جمع كميات هائلة من البيانات الشخصية على شبكة الإنترنت.



المادة التدريبية (٦-٧)

مقتطفات من التقرير الصادر عن لجنة الاستخبارات والأمن في البرلمان البريطاني للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣



اللجنة البرلمانية

المعنية بشؤون الاستخبارات والأمن

التقرير السنوي ٢٠١٢-٢٠١٣

الرئيس:

فخامة السير مالكولم ريفكيند، عضو البرلمان

رُفع إلى البرلمان بموجب أحكام المادة (٣) من القانون بشأن القضاء والأمن لسنة ٢٠١٣

وطلب مجلس العموم طباعته بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٣

اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون الاستخبارات والأمن

فخامة السير مالكولم ريفكيند، عضو البرلمان (الرئيس)

فخامة هازيل بليرز، عضو البرلمان

فخامة جورج هوارث، عضو البرلمان

فخامة اللورد باتلر

د. جوليان لويس، عضو البرلمان

فخامة السير مينيزيز كامبل

اللورد لوثيان

السيد مارك فيلد، عضو البرلمان

تمثل اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون الاستخبارات والأمن لجنة نظامية تابعة للبرلمان وتتولى المسؤولية عن الرقابة على أجهزة الاستخبارات في المملكة المتحدة. وقد شُكلت اللجنة بموجب القانون بشأن أجهزة الاستخبارات لسنة ١٩٩٤، وجرى إصلاحها مؤخراً بموجب القانون بشأن القضاء والأمن لسنة ٢٠١٣.

تتولى اللجنة الرقابة على نشاطات الاستخبارات والأمن التي تنفذها المملكة المتحدة، بما يشمل السياسات التي يعتمد عليها جهاز الاستخبارات العسكرية - القسم الخامس (MI5) وجهاز الاستخبارات العسكرية - القسم السادس (MI6) والمقر العام للاتصالات الحكومية ونفقاتها وإدارتها وعملياتها. كما تدقق اللجنة في عمل أقسام أخرى في أجهزة الاستخبارات التابعة للمملكة المتحدة، بما فيها منظمة الاستخبارات المشتركة والسكرتاريا الأمنية الوطنية في مكتب مجلس الوزراء، وإدارة الاستخبارات الدفاعية في وزارة الدفاع، ومكتب الأمن ومحاربة الإرهاب في وزارة الداخلية.

وتتألف اللجنة من تسعة أعضاء يجري اختيارهم من مجلسي البرلمان، وينتخب أعضاء اللجنة رئيسها. وتسري على أعضاء اللجنة أحكام المادة ١(ب) من القانون بشأن الأسرار الرسمية لسنة ١٩٨٩، وهم يُمنحون في العادة القدرة على الاطلاع على المواد بالغة السرية في سياق أداء مهامهم.

وتضع اللجنة أجندتها وبرنامج عملها بنفسها. وتحصل على الأدلة من وزراء الحكومة، ورؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن، والمسؤولين من أجهزة الاستخبارات وغيرهم من الشهود حسبما تقتضيه الضرورة. وتلقى اللجنة الدعم والإسناد في عملها من سكرتاريا ومحقق مستقلين، وتستعين بالخبرات القانونية والمالية في المواضيع التي تستدعي ذلك.

وتعدّ اللجنة تقريراً سنوياً حول أداء وظائفها، ويجوز لها إصدار تقارير حول تحقيقات بعينها. وتُحمى ('تُحجب') المواد الحساسة التي يمكن أن تقوض الأمن القومي من تقارير اللجنة قبل نشرها. ويستدل إلى هذا الحجب بالإشارة *** في متن النص. ويجوز لأجهزة الاستخبارات والأمن أن تطلب حجب المواد الحساسة الواردة في تقرير اللجنة، والتي من شأنها أن تقوض عملها، وذلك من قبيل الكشف عن أهدافها أو أساليبها أو مصادرها أو قدراتها العملية. وتدرس اللجنة هذه الطلبات المتصلة بحجب المواد على وجه وافٍ من التفصيل. وينبغي للأجهزة أن تثبت بصورة واضحة كيف يمكن لنشر المواد محل النظر أن تسبب الضرر قبل أن توافق اللجنة على حجبها. وتسعى اللجنة إلى التأكد من حجب الحد الأدنى فقط من النص الوارد في التقرير. وتعتقد اللجنة بأن الأهمية تقتضي تمكين البرلمان وعموم أفراد الجمهور من رؤية المواضيع التي تُحجب منها المعلومات، دون الإبقاء عليها في طي السر والكتمان. وهذا يعني أن التقرير المنشور هو نفسه النسخة السرية التي تُرسل إلى رئيس الوزراء (على الرغم من المعلومات المحجوبة منه): فليس هناك من تقرير 'سري'.

المحتويات

٣٠	المادة (١): عمل اللجنة
٤٠	المادة (٢): الاستنتاجات الرئيسية بشأن أداء الأجهزة
٦٠	المادة (٣): تقييم الأجهزة للتهديد
٩٠	المادة (٤): محاربة الإرهاب
١٢٠	استجابة الأجهزة الأمنية
١٣٠	التعاون العملي
١٤٠	الشركاء فيما وراء البحار
١٥٠	الإرهاب المتعلق بإيرلندا الشمالية
١٦٠	إجراءات منع الإرهاب والتحقيق فيه
١٨٠	المادة (٥): أمن الفضاء الحاسوبي (السراني)
١٨٠	الدفاع عن الفضاء الحاسوبي: الحكومة والصناعة
١٩٠	‘التشويش’ والفضاء الحاسوبي العسكري
٢٠٠	توفير الموارد لأمن الفضاء الحاسوبي
٢٣٠	المادة (٦): منع انتشار [الأسلحة]
٢٣٠	الاستخبارات المعنية ببرنامج إيران النووي
٢٤٠	سوريا
٢٥٠	كوريا الشمالية
٢٥٠	باكستان
٢٥٠	العمل المشترك: ‘المحور الافتراضي’
٢٧٠	المادة (٧): إسناد العمليات العسكرية
٢٧٠	أفغانستان
٢٨٠	توفير الموارد
٣١٠	المادة (٨): قضايا استخباراتية أعم
٣١٠	التشريعات
٣٢٠	لجنة الاستخبارات المشتركة
٣٤٠	المادة (٩): نفقات الأجهزة المشاريع الرئيسية
٣٥٠	المشاريع الرئيسية
٣٦٠	الكفاءة والتوفير
٤٠٠	الملاك الوظيفي
٤٢٠	المادة (١٠): إصلاح اللجنة المعنية بشؤون الاستخبارات والأمن
٤٥٠	الملحق (أ): الأهداف الإستراتيجية للأجهزة
٤٧٠	الملحق (ب): النطاق
٤٧٠	قائمة التوصيات والنتائج
٥٠٠	مسرد المصطلحات
٥٢٠	قائمة الشهود

المادة (٩): نفقات الأجهزة

١٠١- في العام ٢٠١١-٢٠١٢، بلغ الحساب الموحد لأجهزة الاستخبارات نحو ٢ مليار جنيه إسترليني.^{١٠٧}

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	
١,٨٨٣	١,٩٠٨	١,٩٩١	١,٩٢٨	الحساب الموحد لأجهزة الاستخبارات (مليون جنيه إسترليني) ^{١٠٨}
١٢٣	١٧١	٩٥	٧٠	تمويل أمن الفضاء الحاسوبي وتمويل وحدة القدرات الحيوية (مليون جنيه إسترليني) ^{١٠٩}

وجاءت النفقات الفعلية لكل جهاز في العام ٢٠١٢/٢٠١١ على النحو التالي:

- أنفق المقر العام للاتصالات الحكومية *** مليون جنيه إسترليني (ضمن حدود ٣,٠٪ من موازنته)
- أنفق جهاز الأمن *** مليون جنيه إسترليني (ضمن حدود ٩,٠٪ من موازنته)
- أنفق جهاز الاستخبارات السرية *** مليون جنيه إسترليني (ضمن حدود ٨,٠٪ من موازنته)

١٠٢- هذه هي السنة الثالثة من تسوية مراجعة الإنفاق للعام ٢٠١٠. وفي تقريرنا السنوي للعام ٢٠١١^{١١٠}، عبّرنا عن قلقنا من أن التقليل الحقيقي الذي بلغ نحو ١١,٣٪ من الحساب الموحد لأجهزة الاستخبارات قد يؤثر على قدرة الأجهزة الثلاثة على تغطية التهديد. ولاحظنا أن عوامل من قبيل القيود المفروضة على رواتب موظفي القطاع العام وتوفير المشتريات كان يعني أن قدرات الخط الأول تحظى بالحماية على الرغم من التضخم.

١٠٣- أقر المراقب والمدقق العام حسابات الموارد للعام ٢٠١١-٢٠١٢ للأجهزة الثلاثة في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٢. وأثار التدقيق الذي أجراه مكتب التدقيق الوطني جملة من المشاكل المتصلة بالإدارة المالية والمحاسبة، والتي استدعت معالجتها. وتعلقت معظم هذه المشاكل بالالتزام بالمعايير المحاسبية، بينما اشتملت الملاحظات المهمة الأخرى التي أثارها المدققون على:

- عدة ملايين من الجنيهات التي دفعها جهاز الاستخبارات السرية في سياق عملية نفذها مع جهاز استخبارات أجنبي، حيث لم يجر توثيقها على نحو وافي.
- تجاوز الإنفاق على الإعلانات والتسويق السقوف التي حددتها الخزينة (حيث تخطى جهاز الاستخبارات السرية هذه السقوف في واحدة من حملات التجنيد الخارجية التي أطلقها، على الرغم من حصوله على الموافقة المطلوبة عليها بأثر رجعي في نهاية المطاف).
- معالجة غير دقيقة للالتزامات القائمة ذات الصلة بمدفوعات العملاء (جهاز الأمن).

وما يزال العمل جارياً على معالجة هذه المشاكل، وتواصل الأجهزة الثلاثة تطوير أنظمتها المالية والإدارية بمساعدة من مكتب التدقيق الوطني.

^{١٠٧} بالإضافة إلى موازنات الأجهزة، يشمل الحساب الموحد لأجهزة الاستخبارات تمويل البرنامج الوطني لأمن الفضاء الحاسوبي، وبنوداً من تمويل وحدة القدرات الحيوية وتمويل جانب بسيط من سكرتاريا الأمن القومي في مكتب مجلس الوزراء. وقد طرأت تغييرات على تسوية الحساب الموحد لأجهزة الاستخبارات منذ إعداد مراجعة الإنفاق في العام ٢٠١٠، بحيث بات يأخذ في الاعتبار التحويلات بين الدوائر. كما طرأت تقليصات على التسوية بعد صدور بيان موازنة الخريف وبيان الموازنة الرئيسية عن المستشار.

^{١٠٨} تسوية الحساب الموحد لأجهزة الاستخبارات - 'شبه النقد' (الموارد المرصودة لسقف نفقات الدوائر مضافاً إليها رأسمال سقف نفقات الدوائر، مع استبعاد تهاك الأسعار والنفقات المدارة على أساس سنوي والتمويل المخصص لأمن الفضاء الحاسوبي).

^{١٠٩} الموارد المرصودة لسقف نفقات الدوائر مضافاً إليها رأسمال سقف نفقات الدوائر.

^{١١٠} Cm 8403.

المشاريع الرئيسية

١٠٤- ما تزال الأجهزة تنفق جزءاً معتبراً من موازنتها الكلية على المشاريع الرأسمالية. وتتعلق هذه المشاريع، بصورة رئيسية، بالتحسينات التي تدخل على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعدات والسكن. وفي هذه السنة، قدم مكتب التدقيق الوطني المساعدة للجنة في تدقيق الشؤون المالية والإدارية في الأجهزة، بما شمله ذلك إجراء مراجعة تفصيلية للمشاريع الرأسمالية الكبرى أي كل جهاز.^{١١١}

١٠٥- على وجه العموم، تسير معظم المشاريع الرأسمالية في الأجهزة الثلاثة في المسار الصحيح نحو إنجاز الأهداف الرئيسية ضمن حدود الموازنة، ويجري تنفيذها في الوقت المقرر. ووفقاً لأحدث المراجعات الرسمية،^{١١٢} جرى تقييم جميع المشاريع تقريباً بأنها تقع في فئة 'اللون الأخضر' (تسير نحو تحقيق أهدافها بنجاح) أو 'اللون البرتقالي' (بعض التغييرات أو التحسينات مطلوبة). وفيما يلي ملخص بالاستنتاجات الرئيسية التي خرج بها مكتب التدقيق الوطني في مراجعته:^{١١٣}

- تحقق معظم المشاريع الفوائد العملية المتوخاة منها في المقر العام للاتصالات الحكومية.^{١١٤} وفي الوقت الذي تشهد فيه التكاليف المتوقعة تبايناً ملموساً عن الخطط الأولية (حيث يتأتى ذلك، في الغالب، بسبب تغير شروط المهمة خلال فترة المشروع)، هناك انخفاض صافٍ في الإنفاق في مجمل هذه المشاريع.
- يعمل جهاز الاستخبارات السرية على تنفيذ عدد من المشاريع في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية. ومن بين المشاريع السبعة الكبرى التي ينفذها هذا الجهاز، جرى تقييم مشروعين بأنهما يقعان في فئة 'اللون البرتقالي' في المراجعات المبدئية الرسمية. وعلى الرغم من التأخير الثانوي وبعض المشاكل التي شابت المشاريع الأخرى، تحرز هذه المشاريع تقدماً مرضياً بمجموعها.
- يعمل الجهاز الأمني على تنفيذ ثمانية مشاريع رئيسية في هذه الآونة. وجرى تقييم نصف هذه المشاريع على أنها تقع في فئة 'اللون البرتقالي'. وتعكس هذه التقديرات، في جانب كبير منها، المشاريع المتأخرة عن مواعيدها؛ ويعود السبب وراء ذلك في العديد من الحالات إلى تأجيل المشاريع للسماح للجهاز بالتركيز على الألعاب الأولمبية. ومن ناحية التكاليف، تتماشى المشاريع بمجملها مع الموازنة (ومع أن أحد المشاريع يتجاوز الموازنة المرصودة له إلى حد كبير، فهو يتوازن مع مشروع آخر لم يبلغ حدود الموازنة المخصصة له).

١٠٦- أبدت اللجنة المعنية بشؤون الاستخبارات والأمن، على مدى سنوات عدة، اهتماماً أصيلاً ببرنامج سكوب لتكنولوجيا المعلومات (SCOPE IT project)، الذي تشرف وزارة الداخلية عليه. فقد سعى هذا البرنامج إلى إنشاء نظام أمن لتكنولوجيا المعلومات وربطه بين عدد من الإدارات والأجهزة الحكومية. وكان من المقرر إنجاز هذا البرنامج على مرحلتين. وبينما جرى إنجاز المرحلة الأولى بنجاح في أواخر العام ٢٠٠٧، فقد واجهت المرحلة الثانية المشاكل، مما حدا بمكتب مجلس الوزراء إلى التخلي عنها في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨. وفي الوقت الذي حققت اللجنة في هذا الفشل بشيء من التفصيل، فلم ننشر الاستنتاجات التي خلصنا إليها لأن الأطراف المعنية كانت مشتركة في قضية تحكيم. وقد اختتمت هذه المفاوضات وجرى التوصل إلى تسوية. ولذلك، فنحن قادرون على رفع تقرير باستنتاجاتنا، التي نوردها في الملحق (ب).

^{١١١} أُنجزت هذه المراجعة بناءً على البيانات التي قدمتها الأجهزة.

^{١١٢} تُجرى المراجعات المبدئية (Gateway Reviews) على شكل تسلسل من 'بوابات الضمان، حيث تُقِيم المشاريع بصورة مستقلة قبل إنجاز الأهداف الرئيسية التي تسعى هذه المشاريع إلى تحقيقها.

^{١١٣} تستند هذه المراجعة إلى البيانات التي قدمتها الأجهزة.

^{١١٤} ما يزال مشروع الحواسيب المكتبية (Desktop project) يواجه الصعوبات. وسوف نتطرق إلى هذه المسألة في وقتها.



مصادر إضافية

- أندرسون، لينا، ونيكولاس ماسون ومحمد صلاح الدين، «دليل إرشادي: تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني، جنيف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة»، ٢٠١١، الفصل الثاني
- «بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع خلاصة وافية لأفضل الممارسات»، تحرير تودور تاغاريف، جنيف: منظمة حلف شمال الأطلسي-مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٠، الجزء الأول والثالث والرابع والفصل الثامن عشر.
- Le Principe de Transparence en Suisse et dans le Monde. Ed. Martial Pasquier. Lausanne: Presses Polytechniques et Universitaires Romandes, 2013. (Especially: Cottier, Bertil and Nicolas Masson. «Le domaine de la sécurité ou comment concilier confidentialité, légitime et transparence nécessaire».)
- Transparency International. Building Integrity and Countering Corruption in Defence and Security: 20 practical reforms. London: Transparency International, 2011.
- Transparency International. Codes of Conduct in Defence Ministries and Armed Forces. What makes a Good Code of Conduct? London: Transparency International, 2011.
- Hendrickson, Dylan, and Nicole Ball. Off-Budget Military Expenditure and Revenue: Issues and Policy Perspectives for Donors. London, King's College: DFID, 2002.

الملحق (أ):

معالجة الثغرات القانونية في سياق ممارسة الرقابة المالية في القطاع الأمني: اللقاء التدريبي المحلي

مقدمة

أُعدَّت الأهداف والمحتوى المقترح والنشاطات النموذجية والمصادر المقترحة أدناه لاستعراض الاقتراحات والأمثلة حول الطريقة التي يستطيع المدرب أن يعتمد عليها في إعداد المواد التدريبية لكي تتناسب مع السياق المحلي المحدد الذي يعمل فيه.

المحتوى المقترح تغطيته في اللقاء التدريبي

- الملاحظات العامة التي يبديها ديوان الرقابة المالية والإدارية والتوصيات الموجهة إليه.
- نشاطات الرقابة بين القانون والتنفيذ: عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية مع الأجهزة الأمنية.

الأهداف المتوخاة من التعلم

يملك المشاركون في اللقاء التدريبي القدرة على:

- ما الدور الذي يؤديه ديوان الرقابة المالية والإدارية؟
- ما التشريعات التي تحكم عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية؟

١- فهم الدور الذي يضطلع به ديوان الرقابة المالية والإدارية بصفته المؤسسة العليا الخارجية التي تمارس الرقابة وتنفذ أعمال التدقيق في السياق المحلي.

٢- التعرف على التشريعات التي تحكم عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

نظرة عامة

المادة التدريبية المحلية (ل.٦-١) استبيان: 'الثغرات القانونية التي تشوب عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية'
مصادر المدرب المحلية (ل.٦-١) نسخة ورقية من العرض التوجيهي: 'الثغرات القانونية التي تشوب عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية'



وصف النشاطات النموذجية

المواد

- مصادر المدرب المحلية (ل٦-١) نسخة ورقية من العرض التوجيهي: 'الثغرات القانونية التي تشوب عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية'

اقتُبست النشاطات النموذجية التالية من المحتوى المحلي الذي أُعد لغايات استخدامه في اللقاءات التدريبية التي نُظمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونستعرض هذه النشاطات هنا باعتبارها نموذجًا يستطيع المدرب أي يعدله إذا رغب في ذلك.

النشاط الأول: استبيان: 'الثغرات القانونية التي تشوب عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية'

الوقت: ٣٠ دقيقة

يوزع المدرب نسخة من الاستبيان متعدد الاختيارات على كل متدرب. ويشتمل هذا الاستبيان على أسئلة حول الدور الذي يؤديه ديوان الرقابة المالية والإدارية، إلى جانب العلاقة القائمة بين الديوان والأجهزة الأمنية الفلسطينية. وعقب استكمال الإجابة عن هذا الاستبيان، يُطرح كل سؤال ورد فيه للنقاش بين جميع أفراد المجموعة المشاركة في اللقاء التدريبي لغايات بيانه وشرحه (٣٠ دقيقة).

المواد

- المادة التدريبية المحلية (ل٦-١) استبيان: 'الثغرات القانونية التي تشوب عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية'

النشاط الثاني: عرض توجيهي: 'الثغرات القانونية التي تشوب عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية'

الوقت: ٣٠ دقيقة

يقدم المدرب العرض التوجيهي (مصادر المدرب المحلية ل٦-١)، وي طرح الأسئلة على المتدربين ويجيب عن الأسئلة التي يثيرونها.



المادة التدريبية المحلية (ل.٦-١)

الاستبيان: 'الثغرات القانونية التي تشوب عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية'

السؤال الأول: هل يفوض الدستور جهازاً بعينه بأداء وظيفة المدقق العام للدولة؟

- ١- يوجد نص دستوري
- ٢- لا يوجد نص دستوري
- ٣- بموجب تفويض قانوني فقط

السؤال الثاني: هل تخضع الأجهزة الأمنية للرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والإدارية؟

- ١- تخضع الأجهزة الأمنية للرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والإدارية
- ٢- لا تخضع الأجهزة الأمنية للرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والإدارية

السؤال الثالث: هل تخضع جميع الأجهزة الأمنية للرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والإدارية؟

- ١- تخضع جميع الأجهزة الأمنية للرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والإدارية
- ٢- لا تخضع جميع الأجهزة الأمنية للرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والإدارية
- ٣- حدد الاستثناءات الواردة في القانون أو سياق التنفيذ:

- القانون
- سياق التنفيذ

السؤال الرابع: هل يوفر القانون ما يكفي من الضمانات التي تمكن ديوان الرقابة المالية والإدارية من أداء عمله بصورة حيادية فيما يتصل بالأجهزة الأمنية؟ (استقلال مؤسسات الرقابة وحيادها؟)

- ١- نعم
- ٢- لا

السؤال الخامس: هل يوفر القانون الحصانة لديوان الرقابة المالية والإدارية بما يتيح له أداء عمله بصورة حيادية فيما يتصل بالأجهزة الأمنية؟ (الحصانة الممنوحة لطواقم الديوان؟)

- ١- نعم
- ٢- لا

السؤال السادس: هل يملك ديوان الرقابة المالية والإدارية إجراءات خاصة يطبقها عند ممارسة الرقابة على القطاع الأمني؟

- ١- نعم
- ٢- لا

السؤال السابع: هل توجد تدابير متصلة بالسرية بحيث يلتزم ديوان الرقابة المالية والإدارية بها وتشمل إعداد الخطط وتنفيذها ونشرها؟

١- نعم

٢- لا

- القانون (إعداد الخطط وتنفيذها ونشرها)
- سياق التنفيذ (إعداد الخطط وتنفيذها ونشرها)



مصادر المدرب المحلية ل ٦-١

عرض توجيهي: 'الثغرات القانونية التي تشوب عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية'

الثغرات القانونية من واقع أعمال التدقيق ديوان الرقابة المالية والإدارية

الاختصاص العام

- ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في كشف أوجه الإنحراف المالي والإداري.
- التأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين يمارس بأفضل طريقة وبأقل تكلفة ممكنة.

الاختصاص

- مراقبة نفقات السلطة الوطنية وإيراداتها والقروض والسلف والمخازن والمستودعات.
- بحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج.
- الكشف عن المخالفات المالية والإدارية والقانونية.
- يكون الديوان فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات.
- يكون الديوان فيما يتعلق بحسابات الأمانات والسلف والقروض.

الصلاحيات

- صلاحية التدقيق وطلب المعلومات.
- صلاحية الاطلاع.
- حق الاطلاع أو التحفظ.

التزامات الديوان

- التقرير السنوي
- التقارير ربع السنوية أو عند الطلب

التزامات الجهات:

- تقرير بشأن وضع الموازنة العامة.
- الحسابات الموحدة التمهيدية.
- الإبلاغ عن المخالفات المالية في الصرف.
- موافاة الديوان بالبيانات والمعلومات.
- موافاة الديوان بصورة عن العقود والاتفاقيات.

نتائج أعمال الديوان تقارير الديوان الممارسة والقانون

الاجهزة الامنية

- التبعية.
- الهياكل التنظيمية.
- الموازنة.
- الشؤون المالية (النفقات / الايرادات).
- المشتريات (قانون اللوازم العامة 9 / 1998).
- مراحل الشراء (التخطيط / الطرح / التقييم / الترسية / الاحالة / الاستلام).
- الرقابة على المشتريات.

الشؤون الادارية

- ▶ قانون الخدمة في قوى الأمن..
- ▶ التعيين..
- ▶ الترقية.
- ▶ المساءلة.
- ▶ عقوبات انضباطية / عقوبات تأديبية / عقوبات المحاكم العسكرية.

الاداء

- توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن.
- بناء مؤسسة أمنية مهنية.
- التكامل ما بين قطاعي الأمن والعدل.
- تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية وعدالة.



مصادر مقترحة

- ١- أندرسون، لينا، ونيكولاس ماسون ومحمد صلاح الدين، «دليل إرشادي: تعزيز الرقابة المالية في القطاع الأمني، جنيف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة»، ٢٠١١، الفصلان الثالث والرابع.
- ٢- «التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن قطاع الأمن»، جنيف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٨، ص. ٩١-٧٧، ص. ٩٨-٩١.
- ٣- «مجموعة التشريعات الفلسطينية: الرقابة المالية والإدارية في القطاع الأمني»، جنيف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٢، ص. ٢٣-١٦.
- ٤- دولة فلسطين، ديوان الرقابة المالية والإدارية، القوانين والأنظمة المتعلقة بالرقابة المالية في فلسطين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://saacb.ps/SaacbLaws.aspx>